



مركز بروكنجز الدوحة
BROOKINGS DOHA CENTER

دراسة تحليلية صادرة عن مركز بروكنجز الدوحة
رقم 12، نوفمبر 2014

الوساطة القطرية: ما بين الطموحات والانجازات

سلطان بركات

الوساطة القطرية: ما بين الطموحات والانجازات*

سلطان بركات

B | Foreign Policy
at BROOKINGS

*كُتبت النسخة الأصلية لهذا البحث باللغة الإنجليزية وهذه ترجمة للنسخة الإنجليزية.

ملحة عن بروكنجز

معهد بروكنجز هو مؤسسة غير ربحية. يهدف المعهد إلى إجراء أبحاث وتحليلات على أعلى مستوى من الجودة لتقديم توصيات عملية ومبتكرة لصانعي السياسات والعامّة. تقع مسؤولية التوصيات والاستنتاجات في منشورات بروكنجز على المؤلفين وحدهم. ولا تعكس وجهة نظر المعهد ولا العاملين فيه بأي شكل من الأشكال.

حقوق النشر محفوظة © 2014

معهد بروكنجز

1775 طريق ماساشوستس، شمال غرب
واشنطن العاصمة، 20036 الولايات المتحدة
www.brookings.edu

مركز بروكنجز الدوحة

الساحة 43، بناية 63، الخليج الغربي، الدوحة، قطر
<http://www.brookings.edu/doha>

جدول المحتويات

1. الملخص التنفيذي 1
2. المقدمة 3
3. ارتفاع نجم قطر 5
4. الوساطة القطرية: خيار استراتيجي؟ 8
5. نظرة عامة على الوساطة القطرية من حيث التطبيق 11
6. من الوساطة إلى التدخل 23
7. مشهد متغير 25
8. الخاتمة 28
- ملحق 31

شكر وتقدير

تستند هذه الورقة على عمل استمر لمدة ثلاث سنوات للبحث في دور قطر في الوساطة، بما في ذلك ورقة نُشرت في العام 2012 مع برنامج الكويت للتنمية والحوكمة والعمولة في دول الخليج التابع لكلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية. اعتمد هذا العمل على عملي في لبنان واليمن والسودان وفلسطين، وهي دول كانت محط اهتمام الوساطة القطرية.

إنني ممتن بالدرجة الأولى لزملائي في هذا المجال الذين كانوا كرماء وموضوعيين في آرائهم لجهود الوساطة التي تبذلها قطر. كما أود أن أشكر الموظفين والموظفات السابقين والمستشارين القطريين الذي وافقوا على مشاركتي هذا العمل على أمل تحسين ممارسات قطر في كل ما يتعلق بالوساطة.

وأود أيضاً أن أشكر نظرائي من المراجعين والزملاء في معهد بروكجز لا سيما تمارا كوفمان وايتس، إبراهيم شرقية، وسلمان شيخ الذين قدموا لي ملاحظات ثمينة ونقداً ساعداً على صقل العديد من الحجج الواردة في هذه الورقة وتوضيحها بشكل أفضل.

كما أنني أوجّه الشكر إلى أندرو ليدر الذي كان خير عونٍ لي، إذ ساعدني على مراجعة المسودات المتتالية وكان أفضل من استمع لآرائي عند مناقشة أهداف هذه الورقة والحجج الواردة فيها. كما أود أن أشكر سانسوم ميلتون وتشارلي وولكر، من وحدة إعادة الإعمار والتنمية بجامعة يورك، والذين دعموا المشروع في مراحله الأولى.

وأود أن أعبر عن عميق امتناني وتقديري لقسمي البحث والاتصالات على ما بذلوه من جهد في التدقيق اللغوي والتنسيق، لتسهيل عملية النشر.

سلطان بركات

نوفمبر 2014

الملخص التنفيذي

على مدى العقد الماضي حازت دولة قطر على اهتمام كبير وأثارت الكثير من الجدل من خلال سعيها وراء مبادرات وساطة لنزاعات عدة عالية المستوى. وشملت هذه الجهود التوسط بين الحكومة اليمنية والمتمردين الحوثيين في 2007 و2008، واستضافة مفاوضات العام 2008 لتجنّب صراع سياسي في لبنان، وتسهيل المحادثات بين الحكومة السودانية وحركات التمرد المختلفة في دارفور. بينما يعد سجل نجاحات قطر في هذه الوساطات متباين، يُظهر التحليل المتعمق لتاريخ قطر في الوساطات عددًا من الأبعاد التي إذا صقلت بشكل جيد، فمن المحتمل أن يُمكن قطر من لعب دورٍ مستقبلي مهم في تسوية النزاعات في المنطقة.

فبمنظر البعض، أتت جهود الوساطة القطرية كجزء من مساعي الدولة لتصنيف نفسها كما كان الحال عندما عززت سمعتها العالمية من خلال استثمارها في قناة الجزيرة وطلب استضافة دورة الألعاب الآسيوية 2006 وكأس العالم سنة 2022. وبهذا الصدد، يمكن رؤية مساعي الوساطة كطريقة للحكومة القطرية لتعزيز رصيدها الدبلوماسي ورسم صورة لنفسها كلاعب إقليمي مهم. في المقابل، يركز المسؤولون القطريون على المكاسب الاستراتيجية الأوسع للانخراط في الوساطة، واصفين هذه الجهود على أنها التزام أخلاقي.

وقد ساعدت عدة عوامل قطر على ترجمة هذه الدوافع المختلفة إلى جهود وساطة فعلية. فمنذ استلام الأمير حمد بن خليفة آل ثاني زمام الحكم سنة 1995، سعى إلى تنفيذ سياسة خارجية ناشطة جدًّا من شأنها أن ترفع مكانة قطر وأن تحقق في الوقت نفسه التوازن بين العلاقات المتنافسة إقليمياً وعالمياً وإبقاء خطوط التواصل مفتوحة مع كافة الأطراف. وقد ساعدت هذه العلاقات البلاد على اكتساب القبول كوسيط - فعلى سبيل المثال، العلاقات الجيدة مع كافة الفصائل اللبنانية، لاسيما حزب الله، سهلت تقبل قطر كوسيط.

وفي الوقت نفسه، امتلكت قطر الموارد المالية لنقل واستضافة وفود كبيرة لفترات طويلة وبناء المصداقية من خلال العمل الإنساني الواسع النطاق والتعهدات باستثمارات تهدف إلى دعم اتفاقيات السلام المحتملة. والأهم من ذلك، سمحت هيكلية صناعة القرار، التي تعتمد على الأشخاص، لعدد صغير من الشخصيات الرئيسية، لاسيما الأمير السابق ووزير الخارجية/رئيس الوزراء السابق، بالمبادرة بجهود الوساطة واستخدام علاقاتهم الشخصية وجاذبيتهم لضمان الاتفاقات.

قبل العام 2011، اسفرت هذه الجهود عن نتائج متناقضة. في حين نجحت مزايا قطر كوسيط بشكل عام في جذب الأطراف إلى طاولة المفاوضات، إلا أنها كانت أكثر فاعلية في نزع فتيل الأزمات القصيرة الأمد منها في توفير الحلول الطويلة الأمد للصراعات. إذ سرعان ما انهار الاتفاق الأولي بشأن الصراع الحوثي بسبب احتكاكات بين الحكومتين اليمنية والقطرية. أما اتفاق الدوحة سنة 2008 بشأن لبنان، فتجنب صراعاً أكبر من ذلك الحاصل، إلا أنه أهمل مسائل أعمق. كذلك، في حين شكّلت وثيقة الدوحة لسلام دارفور في العام 2011 إنجازاً كبيراً بين الأطراف

المتخاصمة، إلا أنها أخفقت في الحصول على تأييد جميع المجموعات المتمردة القوية وحلّت المشكلة بشكل جزئي فقط. هذا، وقد وافق المفوضون القطريون في بعض الأحيان للفهم المفصل للصراعات الحاصلة، فيما قوّض النقص في قدرة قطر على المراقبة إشرافها على تطبيق ما جاء بالاتفاقيات وصرف الأموال المتعهد بها.

وأنت أحداث الربيع العربي لتشكّل منعطفاً في الالتزامات القطرية في المنطقة، فتغير تركيزها من التوسط في الصراعات إلى التدخل الفاعل. ومع توفير قناة الجزيرة تغطيةً إعلامية مكثفة للثورات الأولى في تونس ومصر وغيرهما، ساعدت قطر بحشد جامعة الدول العربية والأسرة الدولية للتدخل في ليبيا وحاولت القيام بالمثل في ما يتعلق بسوريا. وفي الوقت نفسه، قدمت قطر دعماً سياسياً ومالياً كبيراً للمجموعات التي تم تمكينها مؤخراً، كالإخوان المسلمين في مصر، لاسيما بعد انتخاب محمد مرسي رئيساً للجمهورية.

وقد أثار هذا التحول في السياسة ردود فعل كبيرة ضد السياسات التي اعتمدها قطر، في وقت كانت تتكيف فيه هذه الأخيرة مع استلام الأمير تميم زمام الحكم في يونيو 2013. وعلى الرغم من تركيز أكبر على الشؤون الداخلية للبلد، استمرت قطر عموماً بعلاقاتها الوثيقة مع المجموعات الإسلامية في المنطقة، بما في ذلك مصر، حيث أطاح انقلاب عسكري بالرئيس محمد مرسي في يوليو 2013. ودفعت الاختلافات على هذه السياسات بين دول الخليج في نهاية المطاف بالمملكة العربية السعودية والإمارات العربية السعودية والبحرين لسحب سفرائها من الدوحة في مارس 2014.

لا شك في أنّ التحديات التي تواجهه مزيداً من الوساطات المدعومة من قطر في المنطقة كثيرة. إذ أعاقت علاقاتها المتوترة مع مصر والسعودية جهودها بالوساطة في المنطقة، كما ظهر حين سعت البلاد إلى التفاوض للتوصل إلى وقف إطلاق نار بين إسرائيل وحماس خلال صراعهما الأخير. إلا أنّ المنطقة، وبسبب العدد الكبير للصراعات فيها، تحتاج إلى وجهة قريبة جغرافياً وثقافياً حيث يمكن للأطراف المتصارعة أن تتلقى للتحديث عن اختلافاتها في إطار حيادي نسبياً.

على المدى القصير، يمكن للنجاحات الصغيرة الحجم، كضمان الإفراج عن راهبات معلولا السوريات، أن تشكّل أساساً لإعادة بناء سمعة قطر في الوساطة. أما على المدى الطويل، فلدى قطر القدرة على وضع نهج جديد للوساطة وذلك لما تملكه من موارد مالية هائلة وعلاقات جيدة مع الجهات الرئيسية في مناطق النزاع. ولتحقيق ذلك، على المسؤولين القطريين العمل لتطوير مؤسسات الدولة للتعامل مع جهود الوساطة، بما في ذلك التوثيق المنهجي لهذه الجهود واستخدام هذه الموارد في تدريب الكوادر الدبلوماسية التي يمكنها إدارة المفاوضات.

وبالنظر إلى المستقبل، فيرى الكاتب أنه من المُستحسن أن تسعى قطر إلى الاستفادة من علاقاتها السياسية المهمة ومواردها المالية، وذلك من خلال تأسيس هيئة غير حكومية مستقلة تضع أسس الحوار والوساطة وتُفصّل الدولة عن المشاكل والمصاعب التي لا بد منها في أي عملية وساطة، سواء أكانت بشكل فردي أو من خلال الشراكات مع الدول التي تملك سجلاً في الوساطة. هذا وبالإضافة إلى أنّ أي تعهدات مالية تقوم بها قطر يجب أن تخدم كاستثمارات لتنمية المناطق المتضررة من الصراعات على الأمد الطويل، بدلاً من استخدامها كمحفزات لجذب المشاركين إلى طاولة التفاوض. إذا اتخذت قطر هذه الخطوات وغيرها، وقتئذٍ ستكون في وضع يسمح لها في استئناف دور قيادي في الوساطة لحل النزاعات في المنطقة مع نهج أكثر نضجاً وفعالية للاضطلاع بدور الطرف الثالث.

المقدمة

تعرف الأمم المتحدة الوساطة على أنها "عملية يساعد فيها طرف محايد طرفين أو أكثر، بموافقتهم، لتجنب نشوب صراع ما أو إدارته أو حله، من خلال مساعدتهما على التوصل إلى اتفاقيات مقبولة بشكل متبادل"، ولطالما شكّلت هذه العملية عنصراً أساسياً في العلاقات الدولية.¹ ومنذ نهاية الحرب الباردة، جرت أكثر من 700 محاولة وساطة لحل نزاعات دولية حيث لعبت الدول بشكل عام دور الطرف الثالث أو الوسيط.²

ومع أن نظريات العلاقات الدولية لطالما أقرت بدور الدول الصغيرة في الوساطة، إلا أن المنظور العام ما زال يعتبر أن الوساطة تندرج تحت نطاق عمل ما يُعرف بالدول الكبرى، على غرار الولايات المتحدة وروسيا، حيث أن هذه الدول قادرة على نشر القوات واستخدام الضغط المالي لضمان التوصل إلى اتفاقيات والحفاظ عليها.³ مع ذلك، بنت عدة دول صغرى لنفسها سمعة كبيرة كوسيط من خلال تيسير الحوار بين الأطراف.⁴ المثلان الأكثر شيوعاً هما الترويج باستضافتها لعملية السلام الإسرائيلية-ال فلسطينية التي تُوّجت باتفاق أوسلو سنة 1993، وسويسرا بالأدوار التي لعبتها في رعاية مساعي الوساطة (كالمحادثات بين القوات المسلحة الثورية الكولومبية والحكومة الكولومبية).⁵ ومؤخراً، أُضيفت كل من نيجيريا وكوبا وفنلندا وماليزيا والغابون إلى المجموعة.⁶

أما في منطقة الشرق الأوسط، فقد لعبت قطر دور الوسيط في عدد من الصراعات البارزة خلال العقد المنصرم، مما جذب إليها انتباهاً لا مثيل له.⁷ ويُعتبر ذلك أمراً غير مألوفٍ نظراً للسيطرة التقليدية للدول ثقيلة الوزن، كالولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية ومصر، على مساعي الوساطة في المنطقة والافتراض الشائع بأن الدول الصغيرة تلعب دوراً ثانوياً في حل الصراعات. وعلى الرغم من الانتباه الإعلامي الملحوظ والإشكاليات المرتبطة بالوساطة القطرية في السنوات الأخيرة، إلا أن مساعي قطر كانت موضوع عدد محدود من التحليل الأكاديمية والسياسية.

تتطرق هذه الورقة إلى المحفزات وراء خيار قطر بالالتزام بوساطة تقودها الدولة في مطلع العقد الأول من الألفية الثالثة وأثر هذه المحفزات على مساعي الوساطة القطرية الجارية غداة الربيع العربي. أما الهدف فيتضمن شقين: الأول، وهو زيادة فهم استراتيجيات الوساطة القطرية، أما الثاني فهو تحديد الأوضاع التي تكون أو لا تكون فيها قطر في مكانة مناسبة للتوسط بفعالية.

نظراً إلى عددٍ من التغييرات في البيئة الإقليمية والدولية، واجهت الجهود القطرية للتوسط في النزاعات تحديات جديدة في السنوات الأخيرة. فالإجراءات التي اعتمدها قطر منذ بداية الربيع العربي وخلالها أضرت بسمعتها كلاعب حيادي وولدت ردود فعل عدائية بشكل متزايد تجاه سياسات قطر في دول المنطقة، كليبيا ومصر، كما وأدت إلى ردود فعل دبلوماسية غاضبة من المملكة العربية السعودية ودول خليجية أخرى. وفي الوقت نفسه، حدّت السياسات الإقليمية المتغيرة والمتمثلة بشكل أساسي بتقارب أمريكي-إيراني محتمل من القيمة الاستراتيجية لقطر

بالنسبة للولايات المتحدة كوسيط مع أطراف أخرى غالباً ما تكون عدائية للولايات المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، ومع أن الحكومة القطرية تتمتع من دون شك بالاستقرار الداخلي والموارد المالية الوفيرة، إلا أنها تواجه، وبشكل متزايد، شكاوي من بعض فئات المجتمع القطري بسبب نتائج مخرجات التعليم المتواضعة وأنظمة الرعاية الصحية غير القادرة على متابعة احتياجات المواطنين، وقلة مؤسسات المجتمع المدني، وعدم وجود فرص للمشاركة في صنع القرار، إلى جانب ما يراه الناس من تمييز واضح في سوق العمل لصالح الأجانب. بالإضافة إلى ذلك، يشكّل تزايد إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة ومناطق أخرى من العالم تحدياً محتملاً لنتائج عائدات الغاز والنفط في قطر.⁸

ودفعت هذه التطورات، والتي تزامنت مع انتقال السلطة في يونيو 2013 من الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني إلى ابنه الشيخ تميم، بالأمر الجديد إلى إيلاء الأولوية (على الأقل علنياً) للشؤون الداخلية على حساب السياسة الخارجية الناشطة التي سعى والده وراءها.⁹ ومع أن هذا التحول إلى الداخل قد يؤدي إلى نهاية التدخلات القطرية العالية المستوى واندفاعها القوي للوساطة في النزاعات في الشرق الأوسط، إلا أن قطر لا تزال قادرة على لعب دور الوسيط في زمنٍ زادت فيه الحاجة إلى وسيط محايد في المنطقة. لكن، للقيام بذلك، على قطر أن تعالج نقاط ضعف وتحديات أساسية وأن تتعامل مع المهمة بنظرة مختلفة.

يصف القسم الأول من هذه الورقة تحوّل قطر، في عقود قليلة، من شبه جزيرة خليجية صغيرة إلى لاعب إقليمي فاعل. أما القسم الثاني، فسيفاقش الظروف والعوامل وراء تركيز قطر على الوساطة كعنصر مركزي في سياستها الخارجية. ثم تتطرق الورقة إلى بعض نقاط القوة والضعف لنموذج الوساطة القطرية بالاستناد إلى تحليل موجز لقضايا أساسية كاليمن ولبنان والسودان (دارفور). أما القسم الرابع، فيصوّر تطور الدور القطري خلال الربيع العربي من التركيز على الوساطة فحسب إلى سياسة التدخل. ويقيم هذا القسم كذلك تأثير هذا التحول على قدرة الدولة على الوساطة. يركّز القسم الخامس على التأثير المحتمل لانتقال السلطة الأخير على مسار دور قطر في الوساطة على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وأخيراً، تقدم الخاتمة توصيات حول كيف يمكن لقطر أن تتجاوز العقبات التي تمنعها من أن تكون وسيطاً فعالاً، أخذاً بعين الاعتبار البيئة الإقليمية الحالية.

ارتفاع نجم قطر

قطر، هي عبارة عن شبه جزيرة على الخليج العربي تمتد بين المملكة العربية السعودية وإيران، عاشت في ظل جارتها الكويتين. بحكم موقعها، كان لا بد لقطر من تحقيق التوازن بين اللاعبين الخارجيين المتنافسين من أجل الحصول على بعض الحماية الخارجية. وبرزت قطر ككيان سياسي مستقل فقط تحت قيادة الشيخ محمد بن ثاني (1850-1878)، حين تغلبت على الطموحات القديمة لسلالة آل خليفة البحرينية بالسيطرة على شبه الجزيرة واكتسبت الاعتراف الدولي كمشيخة سيادية بفضل الحماية الضمنية التي قدمتها بريطانيا.¹⁰

بعد الاستقلال سنة 1971، وبشكل خاص تحت حكم الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني (1972-1995)، بقيت قطر تركز على الداخل وتعتمد على الضمانات الأمنية السعودية بوجه التهديدات المتصورة، كالثورة الإسلامية في إيران والحرب التي تلتها بين إيران والعراق. إلا أن ظهور قطر كلاعب إقليمي مستقل وبارز بدأ فقط في العام 1995، حين استلم ولي العهد آنذاك، الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، زمام الحكم في البلاد بعد والده الشيخ خليفة.

وفي مطلع التسعينيات، شهدت قطر ثلاث أحداث مترابطة مهدت الطريق أمام تغيير جذري في النظرة القطرية الخارجية وهي: انتهاء الحرب الإيرانية-العراقية التي سمحت بتطوير حقول النفط الشمالية في قطر؛ واحتياج العراق للكويت الذي كشف عن هشاشة دول الخليج الصغيرة؛ والتوتر مع السعودية التي اعترضت على إعطاء قطر المزيد من الاستقلال الذاتي- مهدت الطريق أمام تغيير جذري في النظرة القطرية الخارجية. وفي السنوات التي سبقت استلامه الحكم، تولى الشيخ حمد مسؤوليات متزايدة في إدارة شؤون البلد.¹¹ وشملت رؤيته الطموحة لقطر التحرر الاقتصادي والمزيد من الحقوق السياسية والتطور السريع في البنية التحتية الداخلية والمرافق الاقتصادية. ووفقاً لمسؤول رفيع المستوى في وزارة الخارجية القطرية، فإن هذا الطموح بالإضافة إلى الثروة المتنامية لهذه الدولة الخليجية، هو ما أدى في نهاية المطاف إلى حس الفاعلية والتوسع في السياسة القطرية.¹²

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، لعب تطوير مخزون قطر الكبير من الغاز الطبيعي دوراً أساسياً في إعطاء المجال للأمير الجديد، لاسيما من خلال تحويله إلى غاز مسال يسهل نقله.¹³ بدأت قطر بتصدير الغاز سنة 1997، وباتت أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم بحلول العام 2006 مما رفع إجمالي الناتج المحلي إلى أكثر من 13 بالمئة بين العامين 2000 و2011. وأدى إلى ارتفاع إجمالي الناتج المحلي بشكل بارز من 8 مليار دولار في العام 1995 إلى أكثر من 200 مليار دولار في العام 2013.¹⁴ هذا، ويقارب الدخل الفردي الآن في قطر المئة ألف دولار سنوياً، وهو الأعلى في العالم.¹⁵

وساعدت هذه الإمكانيات المالية الأمير في مساعيه لتعزيز سلطته على الدولة. ولطالما كان حكم العائلة الواحدة

في عهد آل ثاني مضطرباً بسبب الخصومات داخل العائلة، مما أدى إلى انقلابات ومحاولات انقلابية عدة على مر السنين.¹⁶ إلا أن الشيخ حمد بن خليفة تمكّن من ترسيخ سيطرته على الدولة والعائلة الحاكمة ووضعا أفراد العائلة مباشرة في موقع المسؤولية في التطوير الداخلي وجعل وراثة الحكم بين أبنائه.¹⁷ وفي عهده كذلك، بنت قطر مؤسسات حكومية قوية ونظام رعاية موسع يلبي حاجات المواطنين الذين يقل عددهم في البلد، مما ساعد على الحفاظ على درجة عالية من اللحمة الاجتماعية والسلطة المركزية.¹⁸

إقليمياً، واجه الشيخ حمد التحديات منذ بداية حكمه، حيث استمرت السعودية بدعم الأمير المخلوع لفترة، ويقال إنها نظمت محاولة انقلاب مضاد في فبراير 1996.¹⁹ في مواجهة هذه المسائل، سعى الأمير إلى الموازنة بين القوى والتحالفات الإقليمية. بالتالي، انتقلت قطر بشكل ثابت من تحت المظلة السعودية وبدأت برسم سياسة خارجية برغماتية مستقلة سعت من خلالها إلى الحفاظ على العلاقات الجيدة مع لاعبين متناقضين، كإيران والولايات المتحدة أو حماس وإسرائيل.²⁰ وبحسب أحد المسؤولين في وزارة الخارجية، سمح الاستقرار الداخلي لقطر بالالتزام في الخارج "بطريقة إبداعية وجريئة تحدد المعايير الموجودة في المنطقة".²¹

وظهر ذلك بوضوح في انتقال قطر باتجاه المدار الأمني للولايات المتحدة، لاسيما مع الدعوة لإنشاء قاعدة جوية أمريكية في الدوحة. وكان اتفاق التعاون الدفاعي سنة 1992 قد وضع حجر أساس للتعاون الأمريكي-القطري. دفع اجتياح العراق للكويت في أغسطس 1990 بعدد من دول الخليج للتشكيك باعتمادهم السابق على المملكة العربية المتحدة للأمن. وفي عهد الشيخ حمد بن خليفة، توجهت الحكومة القطرية أكثر نحو ضمان تحالف دفاعي مستثمراً ما قيمته مليار دولار في قاعدة العديد الجوية في أواخر التسعينيات من القرن الماضي. وسهّل ذلك نقل مركز العمليات الجوية الأمريكية للشرق الأوسط من قاعدة الأمير سلطان الجوية في السعودية في العام 2003 وسط حساسية المملكة لوجود عسكريين أمريكيين على أرضها ووّتر العلاقات الأمريكية-السعودية غداة هجمات 9/11.²²

» في عهد حمد، بنت قطر مؤسسات حكومية قوية ونظام رعاية موسع يلبي حاجات المواطنين.

من جهة أخرى، أتى تأسيس قناة الجزيرة الإخبارية الفضائية في نوفمبر 1996 بعد تدخل الأمير حمد والحكومة القطرية لإنقاذ مشروع الشراكة بين السعودية وقناة ال بي بي سي باللغة العربية والذي مني بالفشل ليشكل وجهاً آخر من الوجود الدولي المتزايد للبلاد. وسرعان ما باتت القناة المصدر الإخباري الأول باللغة العربية في الشرق الأوسط عارضةً تقارير حصرية من مناطق النزاعات كالبلقان والعراق وأفغانستان، بالإضافة إلى تغطية إعلامية ناقدة وتحليلية للأنظمة العربية والسياسات الأمريكية على حد سواء. ومع إدخالها لتغطيات لم تتواجد سابقاً كالتقارير الإخبارية من داخل إسرائيل بالإضافة إلى الخط التحريري الأكثر استقلالية بكثير من المصادر الإخبارية الإقليمية الأخرى، لعبت الجزيرة بسرعة دوراً مركزياً في وعي الجماهير العربية متحدياً روايات وسائل الإعلام التي تديرها الدول. بذلك، لم تجذب القناة الإشادة النقدية، بل أيضاً الانتقادات وحتى الرقابة المباشرة من قبل الدول التي طالتها أخباره هذه القناة.²³

ووجد المراقبون والمحللون السياسيون الذين اعتادوا على الخطابات الفارغة والتحالفات التقليدية في المنطقة، الرسائل القطرية المتناقضة - كاستضافة قادة من حركة حماس ومكتباً تجارياً لإسرائيل في آن واحد- مربكة.²⁴ في هذا الصدد، لحظ المحلل المقيم في دبي مصطفى العاني في العام 2008، "أنهم حقاً وضعوا تناقضات الشرق الأوسط كلها في صندوق واحد".²⁵ وكثيراً ما انتقدت إدارة بوش، على سبيل المثال، تغطية قناة الجزيرة للحروب

في أفغانستان والعراق وكذلك بثها رسائل أسامة بن لادن حتى عندما كانت قطر تقدم مخططات لاستقبال عناصر من القيادة المركزية للجيش الأمريكي على أراضيها. مع ذلك، يصر المسؤولون القطريون على أن المسؤولين الأمريكيين كانوا يقدرون قيمة قنوات الاتصال المفتوحة بين القناة وتنظيم القاعدة على الرغم من التصريحات الأمريكية الرسمية التي تقول عكس ذلك.²⁶ ويصرون على أن "الحفاظ على قنوات الاتصال" هو عنصر أساسي في سياستهم الخارجية وأن التركيز على "الموضوعات" عوضاً عن "الشخصيات والسلوك" هو "الطريقة البناءة الوحيدة للمشاركة في السياسة في بيئتنا المعولمة حيث تتداخل التجارة والاستثمار والسياسة".²⁷

وتجدر الإشارة إلى أن مبادرات تصنيف (*Branding*) الدولة كانت مركزية لظهور قطر على المستوى الدولي. وفي مقابلة حديثة مع تشارلي روز، اعترف رئيس الوزراء السابق الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني في رغبة قطر بتحديد نفسها كقوة قيادية في المنطقة على الرغم من حجمها الصغير.²⁸ وقد شكّلت شبكة الجزيرة في قطر جزءاً أساسياً من هذه المبادرة مع وجود قنوات تابعة لها باللغتين العربية والإنكليزية ولغات أخرى، رفعت مكانة قطر في جميع أنحاء العالم. وقد شملت هذه المساعي أيضاً عقد مؤتمرات دولية واستضافة فعاليات رياضية عالية المستوى، كدورة الألعاب الآسيوية 2006 وفوز قطر باستضافة كأس العالم 2022، بالإضافة إلى تكريس نفسها كمركز نقل جوي رئيسي من خلال توسيع رفعة عمل الخطوط الجوية القطرية والقيام باستثمارات بارزة في مجال العقارات والأعمال في المدن الكبرى حول العالم. في الوقت نفسه، طوّرت قطر صورتها كلاعب عصري وجريء وديناميكي، وهي صورة حاولت أن تحملها إلى ساحة السياسة الخارجية أيضاً.

الوساطة القطرية: خيار استراتيجي؟

يتوزع الوسطاء في النزاعات الدولية على خمسة فئات مختلفة: المنظمات الدولية (مثلاً الأمم المتحدة)، والمنظمات الحكومية الإقليمية (كالجامعة الدول العربية)، والمنظمات غير الحكومية (مثلاً مركز الحوار الإنساني، في جنيف)، الأفراد (مثلاً الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر أو الرئيس الفنلندي الأسبق مارتى أهتيساري) والدول (كالنرويج).

في الوقت الذي تميل فيه المنظمات إلى المشاركة بسبباً ما الأفراد فتحركهم الحوافز الغيرية، "غالباً ما تفكر الدول بالمكاسب الاستراتيجية عندما تقرر الاضطلاع بدور الوسيط".²⁹ أما الدول الصغيرة الوسيطة، فهي عادةً ما تأخذ بعين الاعتبار لمصالح استراتيجية أقل. وتختلف محفزاتها للمشاركة عن المخاوف الاستراتيجية الكبرى، بل تكون محدودة بالتزام السلام كجزء من استراتيجية "تصنيف الدول" التي تعزز قوتها اللينة أو تأثيرها الثقافي. وبالتالي، تستطيع أن تكون أكثر انتقائية في تحديد متى تقوم بالوساطة، بدلاً من أن تكون مُلزمة بالتدخل.³⁰ بالإضافة إلى ذلك، فإن الدول الصغيرة تملك مزايا نسبية رئيسية للاضطلاع بدور الطرف الثالث. وتشمل هذه المزايا درجة مصداقية أعلى وموثوقية مرسخة في حيادها البارز، فهي تفتقر للخلفية التاريخية أو القوة التي قد تهدد الدول الكبرى.³¹ لكن، في الوقت عينه، لا تملك الدول الصغيرة عادةً موارد قوة الإكراه التي تستخدمها الدول الكبرى لتحقيق النتائج ولدعم عمليات ما بعد الاتفاق. بدلاً من ذلك، تنخرط هذه الدول في مبادرات "وساطة بحتة"، حيث قدرتها على تحديد النتائج أو التأثير عليها تكمن في قوة الإقناع.³² وغالباً ما تقتصر وساطة الدول الصغيرة على حل النزاعات الإقليمية، وذلك بسبب قدراتها ومصالحها المحدودة.

من الصعب تحديد دوافع قطر الحقيقية لالتزامها في الوساطة. يميل المراقبون الخارجيون إلى التركيز على المكاسب السياسية المحتملة، مثل تأسيس سمعة كصانع للسلام على طريقة النرويج أو السويد أو تعزيز قوة الدولة ونفوذها في المنطقة بوجه قوى مجاورة سبق أن أثبتت قوتها، كالمملكة العربية السعودية ومصر. وفي تقييم نُشر في بداية الربيع العربي، سلط مهراڤ كامرافا الضوء على دور مساعي الوساطة في استراتيجيات تصنيف الدول التي تساعد قطر على "رسم صورة" لنفسها كمركز دبلوماسي و"وسيط صريح" ذات مصلحة في إرساء السلام وخبرة في تحقيقها.³³ وبنظر أحد المفاوضين المشاركين في الوساطة القطرية في دارفور، إن محاولة التصنيف هذه "غالباً ما تنتهي بوضع المزيد من التركيز على أخبار الوساطة عوضاً عن النتائج".³⁴

ولا تنفي الحجة التي يقدمها المسؤولون القطريون رؤية قطر بأن تصبح لاعباً رائداً في الشرق الأوسط وفي العالم الإسلامي على الساحة الدبلوماسية الدولية. فهم يقرّون بالوساطة كأولوية استراتيجية من شأنها أن تحد من خطر التهديدات الخارجية كالإرهاب أو تهجير الشعوب، وأن تحفّز بيئة أعمال تشجّع على الاستثمارات القطرية، وبحسب حمد بن جاسم، أن مشاكسة قطر بالوساطة تسمح للمساعي الدبلوماسية الدولية بالتركيز على القضية الفلسطينية كمسألة أساسية تواجه المنطقة.³⁵ لكن المسؤولين القطريين ينفون أن قطر تهدف إلى

استخدام الوساطة لتحدي الدول الأخرى التي سبق أن أثبتت وجودها في هذا المجال. في الواقع، في مقابلة أجرتها قناة الجزيرة مع حمد بن جاسم في العام 2009، أبدى استغرابه من ازدياد مسؤولي السياسة الخارجية المصرية والسعودية جهود القطريين في مسألتهم دارفور ولبنان، مبرراً أن "قطر لم تحاول قط أن تتحدى الدول ذات الريادة التقليدية في الشرق الأوسط"، لاسيما السعودية التي أشار إليها بـ "الشقيقة الكبرى".³⁶ بالطبع، إن أبسط عمل وساطة قد يشكل تحدياً. وبحسب برقيات دبلوماسية أمريكية مسربة، قال دبلوماسي مصري رفيع المستوى في الدوحة في العام 2010 "بصراحة، مصر مستاءة من الوساطة القطرية (في دارفور) فقط لأنها تحصل في منطقة نفوذ مصر".³⁷

ويؤكد القادة القطريون أيضاً على أن سعيهم للوساطة هو "واجب أخلاقي وثقافي وديني" تجاه الشعب القطري والشعوب الأخرى.³⁸ وتنعكس هذه الواجبات في دستور البلاد للعام 2003، حيث تنص المادة السابعة بشكل خاص على أن تكون السياسة الخارجية القطرية "قائمة على مبدأ تعزيز الأمن والسلام الدوليين من خلال

”ويؤكد القادة القطريون أيضاً على أن سعيهم للوساطة هو 'واجب أخلاقي وثقافي وديني'.

التشجيع على حل النزاعات الدولية سلمياً". بنظر هؤلاء المسؤولين (ومتماشياً مع استراتيجيات الوساطة الخاصة بالدول الصغرى)، اختارت قطر التوسط في النزاعات القريبة منها، كاليمن وإريتريا والسودان ولبنان حيث شعرت أنها تستطيع التأثير على النتائج لتعزيز مزيد من الاستقرار. ويسارع المسؤولون القطريون بالإشارة إلى الدوافع الدينية والثقافية، حيث أشاروا إلى أن القرآن الكريم يشجع الأطراف على اللجوء إلى الوساطة والصلح أو المصالحة لحل نزاعاتهم.³⁹ ونظراً إلى الأهمية التي تولى للصلح أو أشكال المصالحة العربية التقليدية في تعاليم القرآن الكريم والأحاديث النبوية كواجب ديني، ليس من المفاجئ أن نسمع بعض المسؤولين القطريين ينفون أية دوافع للوساطة بين المسلمين غير إرضاء الله.⁴⁰

مع أخذ كافة هذه الدوافع بالاعتبار، من المهم النظر إلى عدد من العوامل التي ساعدت قطر على أن تصبح وسيطاً رائداً منذ 2006. أولاً، أتاح الاستقرار الداخلي والمالي لصانعي السياسة القطريين السعي وراء أهداف سياسية طموحة داخلياً وخارجياً. فقد مؤلت قطر مشاريع كبرى ونظام رعاية واسع النطاق في الداخل لضمان دعم المواطنين بينما سخت بالإنفاق في الخارج لإبقاء شركائها العالميين سعداء ولتسهيل مبادرات الوساطة الإقليمية بتقديم التشجيعات المالية للمشاركين حينما يكون ذلك ضرورياً.

ثانياً، لم يكن لقطر الخلفية التاريخية التي يملكها وسطاء أثبتوا أنفسهم أكثر في المنطقة، مثل المملكة العربية السعودية ومصر. وأكان ذلك عادلاً أم لا، إن التاريخ الطويل من التدخل في الشؤون الإقليمية ينقل كاهل الدولتين بأمور قد لا تكون إيجابية دائماً. ففي اليمن مثلاً، دعمت كل من مصر والسعودية لاعبين داخليين متنافسين في ستينيات القرن الماضي، فيما باتت الأخيرة مشاركة بشكل مباشر في الحرب في اليمن سنة 2009. في هذا السياق، وقبل العام 2011، كانت قطر تتمتع بقدرٍ من الحيادية، وهو عامل مهم يجذب الأطراف المختلفة إلى طاولة المفاوضات.

ثالثاً، عززت سياسة قطر الخارجية الواقعية والفاعلة بشكل متزايد مكانتها الدولية حتى فيما كانت تحافظ على علاقات مع مجموعة واسعة من اللاعبين. ولا شك في أن عضويتها لمدة سنتين في مجلس الأمن التي بدأت في العام 2006 شكّلت نقطة تحوّل رئيسية في دور قطر الدولي البارز وبداية فعالية لجهود الوساطة النشطة

الخاصة بها.⁴¹ وخلال حرب إسرائيل في يوليو 2006 على حزب الله في لبنان، استخدمت قطر مقعدها في مجلس الأمن لتتميز على الساحة الدولية، وجمعت بين انتقاد الأعمال الإسرائيلية والمبادرات الدبلوماسية البديلة. لقد ساعد ذلك، بالإضافة إلى إدانة قطر لحرب إسرائيل على حماس في قطاع غزة في العامين 2008 و2009، الدولة القطرية على تجاوز الشرخ السني-الشيوعي، مما حسّن مكانتها بين الجماهير وما يسمى بمحور الممانعة (إيران وسوريا). في الوقت عينه، ساعدت علاقات قطر باللعبين على اختلاف انتماءاتهم برأب الصدع في جهود الوساطة، بشكل خاص بين الأطراف الخاضعة لعقوبات دولية أو حظر على السفر (أي حزب الله وحماس).

رابعاً، وبالتوازي مع هذه السياسة الخارجية الموسّعة، أظهرت قناة الجزيرة قطر كبلد مفتوح للنقاش الحر والمنفتح نسبياً بحلول منتصف العقد الأول من القرن الحالي. ومع تشجيع الجزيرة نقاشات وحوارات حساسة بين أطراف متخاصمة على منصة إقليمية غير مشهودة حتى الآن، رأى المسؤولون القطريون في الشرعية النابعة من سمعة القناة فرصة لدعوة الأطراف المتخاصمة لتأتي إلى الدوحة وتحل مشاكلها من خلال اجتماعات خاصة مباشرة. واعتُبر ذلك عاملاً أساسياً في تشكيل قرار قطر بدخول مسار دبلوماسي يتميز بصورتها الذاتية كطرف ثالث محايد يتوسط النزاعات الإقليمية.⁴²

وأخيراً، تعود خيارات قطر بن خليفة في الصراعات بشكل جزئي إلى هيكلية صناعة القرار ذات الطابع الشخصي بشكل كبير، برئاسة الشيخ حمد بن خليفة وبدعم من وزير خارجيته الموثوق به حمد بن جاسم. وقد اتاح غياب مساءلة الحكومة أو البرلمان أو أي مؤسسة سياسية الفرصة للأمير بأن يبادر لمساعي وساطة فردياً ومن دون استشارة. وفي خطوة وضعت محفظة السياسة الخارجية في مركز السلطة القطرية، اثنى حمد بن جاسم على منصب إضافي هو منصب رئيس الوزراء في أبريل 2007، لتبدأ بعد شهر سلسلة مكثفة من مساعي الوساطة المتكررة. مذاك، اعتبرت الوساطة الخارجية، كما تأسس قناة الجزيرة واستضافة فعاليات رياضية رفيعة المستوى، جزءاً من استراتيجية قطر لتصنيف الدولة.

نظرة عامة على الوساطة القطرية من حيث التطبيق

بين العامين 2006 و2010، حاولت قطر التوسط في عدد من النزاعات. واعتمدت هذه الوساطة بقيادة الدولة على البروز السريع لمكانة قطر المرموقة وسمعتها الدولية، بالإضافة إلى نظرة حيادية تم تكوينها بعناية انطلاقاً من السياسة الخارجية المستقلة جداً. إن هذه السمعة، بالإضافة إلى اندفاع الدولة وإمكاناتها المالية لتقديم محفزات مالية سخية للأطراف المتنازعة، أدت إلى دعوة قطر للاضطلاع بدور الوسيط في عدد من مفاوضات السلام رفيعة المستوى قبل العام 2011.

وبفضل هذه الجهود الدبلوماسية، أصبحت قطر تُعتبر بشكل متزايد سلطة وساطة بارزة في الشرق الأوسط - في عيون القوى الإقليمية والغربية على حد سواء.⁴³ وتشمل خبرة قطر العريقة في الوساطة المحايدة خلال تلك الفترة قضايا كاليمن ولبنان ودارفور. وسوف يتم التطرق إلى هذه القضايا في ما يلي لإبراز السمات العامة ونتائج مساعي الوساطة القطرية. ويلى ذلك تقييم تحليلي لسجل قطر في الوساطة بالاستناد إلى دراسات الحالة الثلاثة هذه.

اليمن

أدت اتفاقية الاتحاد بين الجمهورية العربية اليمنية في الشمال وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في الجنوب، التي تم توقيعها في 22 مايو 1990، إلى تأسيس الجمهورية اليمنية التي نعرفها اليوم. وكانت قطر أول دولة خليجية تدعم الوحدة اليمنية في الوقت الذي عارضتها دول عدة، مشيرةً إلى الأهمية الاستراتيجية لاستقرار اليمن بالنسبة لدول الخليج.⁴⁴ وعلى الرغم من أن حرب أهلية نشبت بين الشمال والجنوب في العام 1994، بقي اليمن موحداً، لكن نشأ صراع بين الحكومة اليمنية والمتمردين الحوثيين في محافظة صعدة الشمالية في العام 2004. ومنذ ذلك الحين وقعت ست جولات متتالية من العنف تخللتها اتفاقيات وقف إطلاق نار ومحاولات للوساطة باءت بالفشل.

تدخلت قطر في مايو 2007 خلال المرحلة الرابعة من القتال لتقديم خدمات الوساطة الخاصة بها مع زيارة الشيخ حمد ليمين بعد دعوة الرئيس اليمني آنذاك، علي عبدالله صالح. وبمساعدة العلاقات الجيدة مع إيران (التي تعتبر الداعم المالي الرئيسي لحركة الحوثيين) التي تطورت نتيجة الموقف القوي الذي اتخذته قطر في حرب إسرائيل سنة 2006 ضد حزب الله، أرسلت قطر أيضاً وفد من وزارة الخارجية مع ميسرين يمينيين للتفاوض مع القادة الحوثيين، أولاً في شمال اليمن ومن ثم في الدوحة.⁴⁵ خلال هذه الاجتماعات، وضعت مجموعة من المبادئ العامة الأسس لاتفاقية وقف إطلاق نار في 16 يونيو 2007 لتعود وتنهار بعد أشهر قليلة.

ثم تم توقيع اتفاقية أكثر تكاملاً في الدوحة في الأول من فبراير 2008، حيث تعهدت قطر بدفع 300 إلى 500

مليون للمساندة في إعادة إعمار محافظة صعدة، وهي معقل الحوثيين وساحة قتال.⁴⁶ شمل الاتفاقان أحكاماً تنصّ أن تقوم الحكومة اليمنية بإطلاق سراح السجناء ومنح العفو العام وإعادة إعمار المناطق التي مزقتها الحروب؛ وفي المقابل، كان مطلوباً أن يتخلى المتمرّدون عن سلاحهم.⁴⁷ بالإضافة إلى ذلك، قدّمت قطر للجوء السياسي إلى قادة المتمرّدين مقابل تخليهم عن سلاحهم.⁴⁸ ولكن بعد فترة قصيرة على توقيع اتفاقيات فبراير، تجدد القتال. أُفيد أنّ الرئيس صالح أصرّ على تكون أن الأموال تحت سيطرة الحكومة، فيما شعر القطريون أنه هناك الكثير من المسؤولين اليمنيين ممن يتمتعون بالسلطة للوصول إلى هذه الأموال ولكن من دون قدر كافٍ من المساءلة.⁴⁹ وتسبّب هذا الوضع بنسبة عالية من التوتر بين الحكومتين. في وقتٍ لاحق، أعلن الرئيس صالح فشل الوساطة القطرية، وسحبت قطر تعهداتها بالمساعدة، مما خيّب آمال سكان محافظة صعدة.⁵⁰

بعد إخفاق الوساطة، استمر القتال بين الحوثيين والحكومة اليمنية في مطلع العام 2010، مع نشر 40 ألف عنصر وقصف جوي ومدفعي موسّع وحتى تدخل عسكري مباشر من المملكة العربية السعودية، قبل أن يتوقف القتال في 11 فبراير 2010 بموجب اتفاق وقف إطلاق النار والذي طرحته الحكومة. رغم سفر الطرفين إلى الدوحة لتجديد وقف إطلاق النار، تحت إشراف قطر على صياغة الاتفاقية السياسية التي تضمنت 22 نقطة، استمرت الاشتباكات المتقطعة بين الحوثيين والقوات الموالية للحكومة خلال العام 2012، واستؤنفت لفترة طويلة من العام 2014.

على الرغم من المساعدة لضمان اتفاق إضافي، لم يكن تدخّل قطر الأساسي في الصراع الحوثي ناجحاً. إذ بالغ الوسطاء القطريون في تقديرهم لدرجة التوافق بين الحوثيين والحكومة اليمنية حول شروط الاتفاقية، واستمرت الفصائل الحوثية بالقتال فيما شكك الساسة اليمنيون بالدوافع القطرية.⁵¹ بالإضافة إلى ذلك، يقال إن التدخل السعودي عرقل تطبيق الاتفاقية بنجاح، فالحكومة السعودية التي كان لها تحفظ على دخول قطر في مجال نفوذ السعودية التقليدي، عثرت مساعي فض النزاع من خلال دفع الأموال للحكومة اليمنية والقبائل السنوية الحليفة.⁵² إلا أنه ما كان أكثر ضرراً قد يكون قلة الالتزام الشخصي من قبل الأمير ومسؤولين قطريين آخرين رفيعي المستوى (وهو عامل حاسم في مساعي الوساطة القطرية اللاحقة)، مما عكس ربما قلق قطر من إغضاب نظرائهم السعوديين.⁵³

«بالخ الوسطاء القطريون في تقديرهم لدرجة التوافق بين الحوثيين والحكومة اليمنية.»

في النهاية، شكّل غياب آليات المتابعة الفعالة لرصد التطبيق مصدر قلق رئيسي.⁵⁴ وتبادل كل من الحكومة اليمنية والمتمرّدين الحوثيين الاتهامات لفشل تطبيق الاتفاقية.⁵⁵ وتسبب الافتقار إلى قنوات التوسط في الخلافات الناتجة عن العملية بانتهاء اتفاقية السلام. وبحسب مجموعة الأزمات الدولية، «تلخصت المبادرة بدرّ المال للمشكلة على أمل أن تختفي».⁵⁶ ومع العلاقات المحدودة التي تربطها باليمن، لم يكن لقطر النفوذ المالي الذي تملكه دول الغرب الواهبة، التي لعبت دوراً رئيسياً للتوصل إلى وقف إطلاق نار في فبراير 2010. كما أنها لم يكن لديها التأثير الذي تتمتع به المملكة العربية السعودية، وهي داعمة رئيسي للحكومة المركزية وقوة عسكرية بارزة.

لبنان

بعد حرب إسرائيل على حزب الله والتي دامت 33 يوماً في يوليو وأغسطس 2006، انفجر المجتمع اللبناني المنقسم إلى صراع سياسي. وبين العامين 2006 و2008، واجهت الحكومة اللبنانية أزمة سياسية فيما استمر المتظاهرون بالاعتصام في وسط بيروت وحصلت اغتيالات عدة أدت إلى انعدام الثقة بين تحالفي 8 و14 آذار. أخيراً، وصلت الأحداث إلى ذروتها في مايو 2008 حين أعلنت حكومة السنيورة أن شبكة اتصالات حزب الله غير القانونية، "وهي تهمة شبيهة لاعتبار الحزب ميليشيا خارجة عن القانون"⁵⁷. وبدأت الحرب الأهلية احتمالاً حقيقياً فيما حوّل حزب الله قواته إلى الداخل واندلعت مواجهات في الشارع بين الفصائل السياسية والطائفية المتخصصة.

ولم يكن من الممكن أن تكون المملكة العربية السعودية وسيطاً حيادياً، وذلك بسبب العلاقات السعودية القديمة مع عدد من المجموعات السياسية اللبنانية، وعدايتها المعروفة تجاه حزب الله وإيران، وتاريخها كراع لاتفاق الطائف الذي شكّل أساس نهاية الحرب الأهلية في لبنان سنة 1989. أما قطر، فكانت لاعباً جديداً نسبياً وعلى مستوى عالٍ، لاسيما بعد مواجهة إسرائيل في الأمم المتحدة حول مسألة الحرب على لبنان سنة 2006، كما

سعى المسؤولون القطريون لدعم دورهم من خلال الحصول على تفويض من جامعة الدول العربية.

أنها تمتعت بعلاقات ودية مع سوريا وإيران وحزب الله. ما ساهم في دعم صورة قطر الحيادية هو أنّ الشيخ حمد كان الزعيم العربي الوحيد الذي زار المناطق التي يسيطر عليها حزب الله في بيروت والمناطق المتضررة من الحرب في جنوب لبنان بعد الحرب، وخصص ما يصل إلى 300 مليون دولار في مشاريع إعادة إعمار بإدارة قطرية لإصلاح وتشديد المنازل والمنشآت المدمرة بغض النظر عن مالكيها وانتماهم الطائفي أو

السياسي.⁵⁸ خلال هذه الزيارة والزيارات التي تلتها، عقدت قطر عدداً من الاجتماعات مع مختلف المجموعات اللبنانية مؤسّسةً بذلك لعلاقات كانت مفيدة لجهود الوساطة والتي بدأتها في العام 2008.⁵⁹

علماً منهم بأن السعودية ستكون حساسة تجاه أي دور أحادي قطري في لبنان، سعى المسؤولون القطريون لدعم دورهم من خلال الحصول على تفويض من جامعة الدول العربية، معتمدين بشكل أساسي على الصورة الإيجابية لقطر حينها في أعين حزب الله وإيران وسوريا، ما أقتنع الجامعة العربية بأن قطر كانت اللاعب المناسب لهذه المهمة.⁶⁰ ومع هذا الدعم، أحضرت قطر في 16 مايو 2008 المجموعات المتخصصة إلى الدوحة للتفاوض. تمّ توقيع اتفاقي الدوحة بعد خمسة أيام من المحادثات المكثفة، مما أنهى الأزمة السياسية في لبنان. ضمّ الاتفاق نقطتين أساسيتين: تعيين العماد ميشال سليمان، قائد الجيش اللبناني، رئيساً توافقياً للجمهورية وتشكيل حكومة وحدة وطنية حيث يكون لحزب الله الثلث المعطل في قرارات الحكومة التي تتضمن 30 مقعداً وزارياً. لقي هذا الاتفاق ترحيباً واسعاً من قبل مجلس الأمن والقادة الإقليميين والدوليين.⁶¹

ويُقال إنه خلال المفاوضات لعب رئيس وزراء قطر ووزير خارجيتها آنذاك، حمد بن جاسم، دوراً رئيسياً في الدفع بالمحادثات قدماً من خلال خلق جوّ ودي بدّد التوتر كلما بدت هذه المحادثات الصعبة قريبة من الانهيار. وتم تصميم المحادثات بشكل يضمن عدم الانحياز والفعالية: لكل مسألة، أُعطي كل طرف دقيقتين للتحدث ودقيقتين للرد. أما المسائل المكثفة، كقانون الانتخابات، فقد تم التعامل معها على هامش المؤتمر من قبل فرق عمل تم التوافق عليها مسبقاً. أُعطي المندوبون 24 ساعة لتوقيع الاتفاقية النهائية ضمن صفقة "كل شيء أو لا شيء".⁶²

وكان للأمير أيضاً دور أساسي في السعي إلى التوصل للاتفاق، إذ اتصل شخصياً بالرئيس السوري بشار الأسد ليشتكي له من أطراف موالية لسوريا تعيق المحادثات. وفي غضون ساعات من اتصاله، أعلن حزب الله موافقته على بنود الاتفاق.⁶³ ومن الممكن أن يكون قد تم استخدام الاستثمارات الاقتصادية الضخمة القطرية في سوريا للضغط على دمشق. وفي بداية العام 2008، أعلنت الشركة السورية القطرية القابضة، وهي واحدة من أكبر الشركات القابضة في سوريا، توسيع الاستثمارات القطرية لمدة خمس سنوات في البلاد لتبلغ 12 مليار دولار، بطلب من الأمير نفسه كما يقال.⁶⁴

اعتبرت التحاليل الأولية اتفاق الدوحة إنجازاً تاريخياً ونجاحاً لقطر حيث فشل الآخرون.⁶⁵ على خلاف ما جرى في اليمن، تمكنت قطر من استخدام اتصالاتها السياسية لجلب الأطراف المتنازعة إلى طاولة المفاوضات، وتحقيق التوافق للتوصل إلى اتفاق واجتياز مصالح خارجية متنافسة. حطم نجاح قطر التصورات بأنها مجرد لاعب ثانوي، وهي نظرة ناتجة عن فشل مساعي الوساطة في محادثات السلام الإسرائيلية-الفلسطينية سنة 2007.⁶⁶ ما من شك بأن اتفاق الدوحة تجنّب أزمة كبيرة، نظراً لأنّ لبنان بدا على شفا حرب أهلية في أبريل 2008.

لكن نظراً لتعقيد الوضع في لبنان، تبين في نهاية المطاف أنّ الاتفاق لم يكن كافياً لمعالجة جذور النزاع، الذي نشأ بعد العام 2006 حيث انهارت الحكومة اللبنانية بعد انسحاب حزب الله في يناير 2011. لم يعالج الاتفاق هيكلية المؤسسات السياسية اللبنانية أو يغير العلاقات بين اللابيين الأساسيين، على الرغم من أنه كان قادراً على حل الأزمة السياسية الآنية.⁶⁷ وبهذا، لم تكن الوساطة القطرية أنجح من سلسلة المحاولات الأخرى، مما قلل من أهمية اتفاق الدوحة وأثره على المشهد اللبناني المعقد.

دارفور

في العام 2008، تصاعد الصراع في إقليم دارفور غربي السودان، الذي كان قد بدأ سنة 2003، مما أدى إلى تجديد مساعي إرساء السلام. وفي سبتمبر 2008، تم تعيين قطر كممثلة لجامعة الدول العربية للتوسط في المحادثات بين حكومة السودان ومختلف الفصائل المتمردة، مما منحها مجدداً تفويضاً إقليمياً للتدخل. بخلاف الحالتين السابقتين، فتدخل قطر المستمر في دارفور يعكس المصالح الاستراتيجية لها هناك نظراً للعلاقات القديمة مع حكومة عمر البشير ووجود جالية سودانية كبيرة في الدوحة.⁶⁸

بعد عدة بدايات متعثرة، في فبراير 2010 وقّعت حكومة السودان وحركة العدل والمساواة اتفاق إطار لوقف إطلاق النار، وأعلن عمر البشير أن الصراع قد انتهى. وفي وقت لاحق، وقّعت مجموعات متمردة صغيرة أخرى تُعرف بحركة التحرير والعدالة أيضاً اتفاق إطار ووقف إطلاق نار.⁶⁹ وتُعرف مجموعة الوثائق الموقعة باتفاقيات الدوحة. ومع أن وسطاء آخرين كانوا مهمين للعملية السلمية، لاسيما أولئك من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، إلا أن الجهود القطرية بقيت هي الأبرز.

إحدى ميزات مساعي قطر كانت المستويات العالية للالتزام الشخصي الذي أظهره كبار المسؤولين القطريين. إذ أمضى وزير الدولة للشؤون الخارجية آنذاك أحمد بن عبدالله آل محمود (الذي يتولى الآن منصب نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء) أشهراً في الاجتماع مع الجهات المعنية لأخذ فكرة عن وجهات النظر الدولية حول الصراع، كما التقى في الخرطوم ودارفور بأطراف الصراع والسكان المتضررين.⁷⁰

وكان إجراء المحادثات في الدوحة غايةً في الأهمية. حيث استضافت قطر وفوداً كبيرة وعلى فترات طويلة، من خلال المسار الأول لمحادثات النخبة والمسار الثاني لمفاوضات مع ممثلي المجتمع المدني. بالإضافة إلى ذلك، كان استخدام قطر للمال كوسيلة ضغط أساسياً، مما حفّز على إتمام المفاوضات. في بداية المحادثات، تعهدت قطر باستثمار مليار دولار وتأسيس مصرف للتنمية لمعالجة المسائل التنموية في دارفور إذا نجحت المحادثات.⁷¹ وفي خطوة اعتبرت خطوة من عملية التحفيز، توسطت هيئة الاستثمار القطرية في صفقة لتطوير أراضٍ زراعية في السودان لتحفيز الصادرات الغذائية إلى قطر بهدف جذب حوالي مليار دولار من الأموال الاستثمارية. وبثبت هذان المجالان، أي توفير موقع ملائم ومحفزات اقتصادية، قدرة قطر على الاستفادة من إمكانياتها المالية في الوساطة.

على الرغم من الاتفاقيات، انتقد كثيرون جهود قطر في دارفور. فقد اتهم بعض الأطراف قطر بالانحياز إلى الحكومة السودانية، فيما أشار آخرون إلى أن بعض المجموعات المتمردة في دارفور لا تثق بالدول العربية بما في ذلك قطر، وتعتبر أن قطر تدفع بالمحادثات لحماية عمر البشير من إدانة المحكمة الجنائية الدولية.⁷³ من الجهة الأخرى من طاولة المفاوضات، أدانت الحكومة السودانية المحادثات لكونها غير شاملة بالشكل الكافي. إن

عدم ضم بعض الفصائل، كجيش التحرير الشعبي السوداني (ومجموعات متفرعة أخرى) أثار مخاوف عدة حول استدامة عملية السلام، لا سيما وإن عدم القدرة على التوصل إلى توافق بين هذه الأطراف كان السبب الأساسي وراء الإخفاقات الماضية في مساعي الوساطة وأدت إلى جمود المحادثات سنة 2012.⁷⁴ حاول الوسطاء القطريون إشراك هذه

» كان استخدام قطر للمال كوسيلة ضغط أساسياً، مما حفّز على إتمام المفاوضات.

المجموعات وتوسطوا في اتفاقية مع حركة التحرير والعدالة في العام 2011 وتفاوضوا مع فصائل منشق آخر في أكتوبر 2012.⁷⁵ ومن خلال هذه الخطوات، أمل المفاوضون توسيع نطاق الاتفاقية تدريجياً بتشجيع المزيد من المجموعات على الانضمام، إلا أن محاولاتهم باءت بالفشل.

وركزت انتقادات أخرى على الثغرة الكبيرة بين التعهدات المالية ودفوع الأموال الفعلي. بعد أكثر من سنتين على توقيع اتفاقيات الدوحة، كانت الحكومة السودانية قد دفعت أقل من 135 مليون دولار من الالتزام البالغ 2.65 مليار دولار. ودفعت هذا التباطؤ بقطر إلى تأخير مؤتمر المانحين حتى أبريل 2013 حين تعهدت بتقديم 500 مليون دولار.⁷⁶ وواجهت قطر أيضاً شكاوى من الأطراف السودانية في العام 2013 بأنها فشلت بتوفير 2 مليار دولار على شكل استثمارات موعودة، حتى في الوقت الذي كانت توجه فيه الاستثمارات نحو عواصم عربية أخرى.⁷⁷

أما الانتقادات الأخرى لعملية السلام في دارفور، فترتبط ببيكيتها ونمطها. فقد أوضح الناقدون أن هيكلية المحادثات التي تتألف من مسارين أدت إلى نقص في التنسيق والشفافية والمضمون، مما ساهم في حدوث انقسامات داخلية بين الأطراف المختلفة.⁷⁸ واعتبر آخرون أن اتفاقيات الدوحة كانت غير محددة وتفقد للتفاصيل من أجل تطبيق ملموس مثل التوقيت والمشاكل المرتبطة بإصلاح القطاع الأمني بما في ذلك تسريح ونزع السلاح وإعادة إدماج المقاتلين في المجتمع.⁷⁹ وقال ممثل حركة العدل والمساواة أحمد حسين إن الوسطاء القطريين سارعوا لإنجاز المفاوضات لتجنب نقلها إلى مصر. من جهتها، أفادت أحد مؤسسات المجتمع في منشور بعنوان "خارطة الطريق للسلام"، بأن المحادثات كانت بطيئة جداً وطالب بإطار عمل أكثر وضوحاً وإطار زمني أضيق للوساطات المستقبلية.⁸⁰

تقييم الوساطة القطرية

تنوعت جهود الوساطة القطرية الأخيرة إلى حد ما، فتضمنت جهود المسار الواحد الدبلوماسية التقليدية (كما في لبنان واليمن) والجهود المتعددة المسارات التي تستهدف مجموعات سياسية والمجتمع المدني (كما في دارفور). كذلك، عملت قطر كوسيط منفرد أو بالتحالف مع هيئات كالاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة ومجلس التعاون الخليجي. ومن بين هذه النماذج، تظهر مواضيع وأنماط مشتركة، أبرزها أهمية الشخصيات (والعلاقات الشخصية) في قيادة استراتيجيات وساطة قطر.

تحقيق القبول كطرف ثالث

يُعتبر قبول الوسيط أمراً أساسياً في نجاح أي جهود للوساطة، نظراً لطبيعة الوساطة الإرادية. ويعود قبول قطر كوسيط خارجي في النزاعات الخارجية سابقة الذكر إلى حد كبير إلى سعي الدولة الواضح لتحقيق مسار مستقل في الشؤون الخارجية. وقد ساعد هذا، بالإضافة إلى عمل قناة الجزيرة، قطر على الحفاظ على خطوط الاتصال مع مجموعة كبيرة من اللابعين، مما شكّل جسراً بين الأطراف المتنازعة حتى في وقتٍ كانت تتعامل فيه مع راعين خارجيين ومخربين محتملين. فعلى سبيل المثال، إن العلاقات الجيدة التي ربطت قطر مع بعض الفصائل اللبنانية، لاسيما حزب الله، جعل من قطر وسيطاً مفضلاً بالمقارنة مع المملكة العربية السعودية أو مصر في العام 2008. أما العلاقات القطرية الجيدة مع سوريا وليبيا قبل 2011، فكانت أساسية في دفع المفاوضات قدماً في لبنان ودارفور تبعاً، وحالت دون أن تقوم أي من الدولتين بعرقلة المفاوضات. من الملاحظ أن هذه لم تكن الحال في اليمن، حيث تعتبر تجربة قطر الأقل نجاحاً في الوساطة. فعلى الرغم من قنوات الاتصال المفتوحة مع إيران آنذاك، ساهم غياب "الاتصالات المنظمة" مع الأطراف الثانوية في النزاع أو الدول المعنية الأخرى، وبشكل خاص المملكة العربية السعودية، في فشل المحادثات في نهاية المطاف.⁸¹

إنّ الحياد هو الحجر الأساس في نجاح الوساطة، فإذا بدت عملية الوساطة منحازة، من الصعب إحراز أيّ تقدم. وفي دراسة الحالات الثلاثة، اتفق الأشخاص الذين أُجريت مقابلات معهم ممن شاركوا في عمليات الوساطة، على أن قطر بذلت جهوداً كبيرة لتقدم نفسها كلاعب حيادي. في الحالة السودانية، حاولت قطر التواصل مع كافة الأطراف. أما في المحادثات اللبنانية، فوضعت قواعد أساسية عادلة لإدارة النقاشات. وحرصت قطر على تقديم امتيازات متساوية لكافة المشاركين الذين دعوا إلى الدوحة، حتى أنهم استضافوا الجميع في نفس الفندق وأقلوهم على متن طائرة واحدة.⁸²

وتعززت مصداقية قطر كوسيط في الحالات الثلاثة بفضل عدد من العوامل. فقد ساعد التفويض الواضح للوسط - بدعوة من الرئيس صالح في حالة اليمن ودعوة من الجامعة العربية في حالي لبنان ودارفور - على إضفاء الشرعية على دور قطر، لاسيما في القضيتين الأخيرتين. كما أن العمل الإنساني لقطر والمنظمات الخيرية القطرية زادت من مصداقية جهود الوساطة التي قامت بها الدولة. وقد ارتقت مكانة قطر في المجتمعات الشيعية المهمشة تقليدياً بعد الاستثمارات الكبيرة لها في إعادة إعمار جنوب لبنان. كذلك في دارفور، ساعدت مشاركة قطر والهلال الأحمر القطري في توفير المساعدة الإنسانية بتكريس صورة قطر كوسيط موثوق، ليس فقط بنظر المنطقة فحسب، بل أيضاً بنظر الأسرة الدولية. ويقال أن الدعم الفرنسي والأمريكي كان أساسياً في السماح لقطر بتخطي المعارضة المصرية التي رأت نفسها أحق بأن تلعب دور الوسيط الخارجي لحل الصراع في دارفور.⁸³

إجراء المحادثات

فيما نجحت قطر بضمن دور الوسيط في كل من الحالات المذكورة، إلا أن سجلها في أداء هذا الدور كان موضع للجدل. لا شك في أن هذه الحالات الثلاثة تشير إلى أن التأسيس للمحادثات يشكل نقطة قوة في الوساطة القطرية من شأنها أن تساعد على تحقيق قدر من الثقة وإدارة الشركاء وتيسير الحوار. ويعود ذلك بشكل أساسي إلى الالتزام الشخصي المكثف الذي أولاه كل من الأمير السابق ورئيس الوزراء السابق ووزير الخارجية بالإضافة إلى نائب رئيس مجلس الوزراء الحالي ومؤخراً الأمير الجديد. وتعزز هذه التدخلات الشخصية ثقة الأطراف في المفاوضات عندما ترى التزام الميسرين في الوساطة. وتستطيع قطر أيضاً أن تتحكم بالمخربين المحتملين، كما في لبنان حيث يقال أنه قد تم استرضاء سوريا بعود باستثمارات قطرية كبيرة وتم إبقاؤها مطلعة (كما السعودية وإيران) بمجريات المحادثات لضمان توافقها في الاتفاقية المحتملة.

كذلك، في لبنان، أظهر الوسطاء القطريون تفهم خاص لديناميكيات النجاح ومصادر القوة والضغط المعنية. وتأقلمت قطر مع دور الوساطة من خلال تكثيف الاجتماعات التي عُقدت منذ العام 2006، في بيروت بشكل خاص، والتي جمعت مختلف الفصائل مع بعضها وبالتالي ساعدت إلى التوصل لاتفاق. ويعتبر البعض أن صفقة الدوحة 2008 أرسيت دعائمها في الاجتماعات التي سبقتها.⁸⁴ حتى خلال الاجتماعات في الدوحة، حضر الأمير السابق شخصياً وتدخل مباشرة كلما وصلت المحادثات إلى حائط مسدود أو حين كان الأطراف يتبادلون الاتهامات الشخصية.⁸⁵ كذلك، إن المهتمات الإنسانية التي لطلما قامت بها قطر في دارفور وعدد الرعايا السودانيين الكبير في الدوحة أضفى درجة من الألفة ما بين السودان وقطر قبل الالتزام في عملية السلام.

في هذا السياق، يعتبر الباحث مهراڤ كامرافاً "أن مدى تقدير المفاوضين القطريين للتعقيدات الحساسة والفروقات التي تميز كل قضية، وبالتالي العناية والانتباه المتخصصين التي تطلبها كل قضية، أمر يصعب تحديده".⁸⁶ في اليمن مثلاً، لم ترهن قطر عن معرفة معمقة بالسياق الداخلي، وقد استندت مصداقيتها كوسيط خارجي فقط على قنوات الاتصال المفتوحة مع إيران. كذلك، لم تكن الوساطة القطرية مطابقة للممارسات التقليدية لحل النزاع، فأنتت اتفاقيات السلام حاملةً موجبات أخلاقية غير مناسبة لأطراف النزاع.⁸⁷ فعلى سبيل المثال، طالب اتفاق الدوحة للعام 2007 أن يتخلى الحوثيون عن سلاحهم، ولم يكن هناك من أحكام مماثلة للحكومة اليمنية ولا حتى بشكل رمزي، مما يناقض بشكل مباشر "المنطق التعويضي للوساطة القبلية بين أطراف ترى نفسها بأنها متساوية".⁸⁸ في الواقع، تشير بعض الآراء غير الداعمة لسجل الوساطة القطرية إلى أن قطر كانت محظوظة ليس أكثر في لبنان سنة 2008، وقد عاشت على هذا النجاح المنفرد مذاك. وحتى في هذه الحالة الناجحة، انتقدت الوساطة القطرية لقلّة فهمها للسياق الداخلي وعدم اتساقها مع ممارسات الوساطة التقليدية.⁸⁹

وهناك اعتبار آخر لمرحلة ما قبل الوساطة، وهو توقيت التدخل. في لبنان، كانت معايير نزوح النزاع كلها متوفرة - وصل العنف إلى حالة من الجمود المؤذي للطرفين ولم يكن من الممكن التصعيد أكثر من دون الوصول إلى كارثة - فأنت اتفاق الدوحة ليقدم "منفذاً" مقبولاً.⁹⁰ وأيضاً، رغم كون تصورات "الغيرية" بارزة جداً عند الأطراف المتنازعة إلا أنه ارتفع مستوى الدعم للسلام فيما كانت الساحتان السياسية والعامّة مصرتين على تجنب الفتنة الأهلية الدموية.

أما في ما يتعلق باليمن ودارفور، فمن المرجح أن تكون قطر قد أساءت الحكم على مستوى الدعم السياسي

والعام للسلام. لقد أشار بعض المحللين إلى أن نظام علي عبدالله صالح لم يكن لديه رغبة حقيقية في دعم حل النزاع فعلاً، لاسيما وأنه كان مستفيداً من الإجراءات الاستبدادية التي يطبقها تحت غطاء النزاع، فيما ازداد الاستياء من الحكومة بسبب عدد الضحايا المتزايد في محافظة صعدة.⁹¹ تماشياً مع مفهومنا للنزاعات الصعبة بشكل خاص، فإن تصلب الأفكار تجاه "الآخر" من قبل الجهتين في اليمن يعني أنه لم يكن هناك من مدخل حقيقي للوساطة في تلك المرحلة.⁹²

بالإضافة إلى ذلك، ففي دارفور لم يكن هناك حالة من الجمود المؤذي بشكلٍ متبادلٍ يجبر الأطراف على السعي لحل النزاع. ولم تكن الحكومة تحت ضغطٍ كافٍ للقيام بتنازلات ذات مصداقية حول شمل كافة الشرائح في السياسة أو عملية انتقال ديمقراطية، ونتيجةً لذلك، فشلت وثيقة الدوحة للسلام في دارفور في معالجة المشاكل العميقة التي ولدت التمرد في البداية.⁹³ ومع ارتفاع مستوى الاستياء بين المجموعات المتمردة الثلاث الأقوى، لم يوقع أحد الاتفاقية.

في ما يتعلق بتشكيل اتفاقيات السلام وصياغتها فعلياً، لقطر سجل متناقض في أفضل الأحوال. فمع أن الوسطاء القطريين اتبعوا الخطوات الضرورية لاتفاقية ناجحة، إلا أن الإطار الزمني وخطط التطبيق لم تكن متينة بما يكفي لضمان النجاح. ففي اليمن، مثلاً، رغم صياغة إعلان مبادئ واتفاقية سلام كاملة، إلا أن أياً من الوثيقتين لم يشمل آليات كافية لحل النزاعات الأنية التي قد تحصل خلال التنفيذ أو تسجيل تقدم، وتخلل فترة الانتظار بينهما أعمال عنف. وأدى عدم القدرة على حل الخلافات إلى انهيار الاتفاق، فيما لام كل طرف الآخر. ولم يتم أو يُلاحظ أي تقدم ولا حتى بسيط في التطبيق.

القوة المالية

على خلاف معظم الدول الوسيطة الصغرى، تميل قطر للاعتماد على القوة المالية العالية لجذب الأطراف نحو الاتفاق. وتشكل لوجستيات الوساطة المكلفة قناةً لاستخدام هذه الموارد. فتواجه صناديق للدولة بثروات غير محدودة تضمن حصول الوساطة بجو من الراحة في الدوحة. ففي حالة لبنان، سافر كل الممثلين على متن الطائرة نفسها ومكثوا في فندق الشيراتون في الدوحة بإصرار من الأمير السابق.⁹⁴ وضمن ذلك أن يبقى المندوبون على اتصال وثيق ببعضهم البعض خلال إقامتهم في الدوحة، داخل وخارج قاعة التفاوض. أما خلال المفاوضات بشأن دارفور، فقد مكث أكثر من 120 مشاركاً في أفخم فنادق الدوحة لأكثر من سنة وحصلوا على المياومات وخدمات التنقل والرعاية الصحية المجانية طوال فترة محادثات السلام.⁹⁵ وبالتالي، لا شك في أن بيئة التفاوض لاتفاق الدوحة كانت مريحة جداً. وفي الواقع، إن ظروف الإقامة السخية في الدوحة لم تعط بعض الجهات المعنية، لاسيما مجموعات المجتمع المدني، الكثير من المحفزات للتوصل إلى اتفاق بسرعة والعودة إلى دارفور. فقد أشار أحد الأكاديميين إلى أن مستوى الراحة في الدوحة خلق ثغرة بين الجهات المفاوضة وقواعدهم الشعبية في بلادهم.⁹⁶ إن قدرة قطر على استخدام المال للضغط على أحد أطراف النزاع أو كليهما للقبول بحل مقترح، طرحت تساؤلات حول حيادها في بعض الحالات، كدارفور واليمن. غالباً ما يكون استخدام هذا النوع من الضغط من سمات الوسطاء الأقوياء، كالولايات المتحدة، وليس الدول الصغيرة، كالزويج التي تعتمد أكثر على الثقة والحوار والتواصل.

» في ما يتعلق بتشكيل اتفاقيات السلام وصياغتها فعلياً، لقطر سجل متناقض في أفضل الأحوال.

أما في اليمن، فَعُرض تقديم 300 إلى 500 مليون دولار لإعادة الإعمار في محافظة صعدة استُخدمت من أجل تعزيز صفقة السلام. كذلك، ساهمت التعهدات بمساعدات تنموية لدارفور والالتزام بعقد مؤتمر للجهات المانحة حين يصبح الاتفاق نافذاً بإقناع الأطراف على الموافقة على المحادثات بينما ساعدت بالتحكم بالمخربين المحتملين في الوقت نفسه.⁹⁷ حتى في حالة المحادثات اللبنانية، كان المشاركون مدركين أن قطر كانت قد ساهمت بمبلغ 300 مليون دولار في مشاريع إعادة الإعمار في جنوب لبنان.⁹⁸ لا شك أن تاريخ قطر في مجال تقديم المساعدات الإنسانية والتنموية في الدول التي قدمت فيها بالوساطة، أدت إلى إحساس المسؤولين القطريين بالقدرة على رفع مستوى العروض من أجل التوصل إلى اتفاق. على الأرجح، كان لتعيين حمد بن جاسم رئيساً للوزراء ووزيراً للخارجية في آنٍ واحد سنة 2007 إلى جانب مصالحه التجارية المتعددة، دوراً في خلط الأمور.⁹⁹ ونظراً إلى تركيز سلطة صناعة القرار في أيدي قليلة، وبما أنه ما من حاجة إلى موافقات إضافية كثيرة لصرف المال، فمن السهل على المفاوضين القطريين أن يتعهدوا بمبالغ كبيرة من التمويل في فترة قصيرة. إلا أن ضمان التوزيع الفعال لهذه التعهدات يتطلب إمكانيات مؤسسية أكبر.

» من السهل على المفاوضين القطريين أن يتعهدوا بمبالغ كبيرة من التمويل في فترة قصيرة.

الإمكانية والتطبيق

تعتبر مرحلة التطبيق ما بعد الاتفاق مرحلة أساسية في فض النزاع، وغالباً ما يتم غض النظر عنها إذ يفقد اللاعبون الخارجيون اهتمامهم بعد توقيع الاتفاقية ويحوّلون أنظارهم إلى أمورٍ أخرى. في الوضع المثالي، على نتائج الوساطة أن تعزز الإمكانية الذاتية للدول لتولي قيادة عملية التحول وإدارتها في مرحلة ما بعد النزاع، إلا أنها غالباً ما تحتاج إلى دعم خارجي. وتشمل المشاكل الرئيسية توفير الآليات لحل نزاعات ما بعد التسوية وبناء الدعم الشعبي والسياسي لسلام مستدام وضمن مشاركة المجتمع المدني والجهات المعنية المحلية في رصد المخالفات والنزاعات المحتملة. لكن في معظم الأحيان تنهار الاتفاقات أو يتم إهمالها أو تشويهها بعد انتهاء المفاوضات.

ولعل هذا المجال هو أكثر ما تفتقده الوساطة القطرية، حيث أنه غالباً ما يتم انتقادها نتيجة الإخفاق في ضمان متانة وشمولية خطط التطبيق بما يكفي. وتتحدث انتقادات أخرى عن الإخفاق بمتابعة الاتفاقات على الأمد البعيد. ففي اليمن، مثلاً، حيث كان التطبيق صعباً، انتهى الأمر بقطر بالانسحاب من عملية الوساطة ولم تستثمر في المناطق المتضررة من الصراع كما وعدت. وكذلك تشير انتقادات مماثلة إلى أن الوسيط القطريين فشلوا في معالجة جذور الصراع في لبنان.

ويتطلب هذا النوع من المتابعة بنية تحتية لتمكين الالتزام المتواصل في مرحلة ما بعد الوساطة حتى قبل بدء المفاوضات. وهذا أمر صعب بالنسبة لقطر نظراً لعدد الموظفين المدنيين القليل ممن يملكون المهارات والمعرفة والخبرة الضرورية لدعم مثل هذا الالتزام. وتظهر الإمكانيات المحدودة لوزارة الخارجية من خلال تقارير تشير إلى أن الوسيط رفيع المستوى كانوا منشغلين شخصياً في مفاوضات دارفور لوقتٍ طويل - وزير الدولة للشؤون الخارجية آنذاك أحمد آل محمود كان يمضي 90 بالمئة من ساعات عمله فيها - فتم إرسال مسؤولين أقل مستوى للتوسط في مورتانيا، مما حد من فرص النجاح في هذه المهمة.¹⁰⁰

ومن الأمور التي تأخذ على قطر، ضعف مهاراتها في التفاوض. واستهدف النقاد بشكل خاص ضعف المعرفة المؤسسية القطرية بأفضل استراتيجيات الوساطة المتعارف عليها وكذلك ضعف القدرات على متابعة وتنفيذ قرارات ما بعد التسوية، بما في ذلك احترام قرارات وقف إطلاق النار. هذا وقد أفاد بعض أعضاء فريق التفاوض من دارفور أن الإجراءات كانت تفتقر حتى لمدون ملاحظات رسمي، مما جعل من شبه المستحيل استرجاع ما قيل في المحادثات أو التفكير بالعملية في المستقبل.¹⁰¹ وغالباً ما ينظر لجهود قطر على أنها تعتمد اعتماداً كلياً على القدرات الشخصية للأفراد، وبشكل خاص الأمير السابق حمد بن خليفة، ورئيس الوزراء ووزير الخارجية السابق حمد من جاسم، ونائب رئيس مجلس الوزراء الحالي أحمد آل محمود، والذين اعتمدوا على فطرتهم في التقريب بين وجهات النظر وشخصيتهم الجذابة والمال من أجل إبرام الاتفاقات.

الوساطة القطرية: نجاح قصير الأمد

يبدو واضحاً مما ذكر أعلاه أن دولة قطر لم تطور نموذجاً محدداً للوساطة كطرف ثالث. فقد اعتمدت بدلاً من ذلك على مزيج من المال والعلاقات الاستراتيجية التي غالباً ما تكون شخصية مع مختلف الأطراف لتجذبهم إلى طاولة التفاوض. لطالما استطاعت قطر، كدولة عربية ومسلمة، تقديم نفسها للأطراف الإقليمية على أنها وسيط ملائم ثقافياً، مع أنها تفتقد في بعض الأحيان للحساسية الثقافية والسياسية في سياقات معينة وعلى المستوى المحلي. وهذا الأمر جعل خبراء الوساطة المخضرمين يشككون بحكمة الالتزام الكامل مع قطر في هذه المجالات.¹⁰²

غالباً ما يصف المسؤولون القطريون جهود الوساطة في بلدهم بتعابير براقية، مدعين إشراك العامة والإعلام بطريقة تساعد في عملية التفاوض مع الحفاظ على سرية الإجراءات. ولا شك في أن تلميح صورة قطر الدبلوماسية في الإعلام ساعد على تعزيز مكانتها الدولية، إلا أنه ليس من الواضح إن كان ذلك دائماً مفيداً للتفاوض. فالتركيز الكبير على نجاحات الوساطة في الصحافة وغيرها قد يجذب الانتباه بعيداً عن ضرورة تطوير آليات وإمكانيات مؤسسية من أجل التزام طويل الأمد في حل النزاع. وبشكل عام، كانت تدخلات قطر مناسبة لمعالجة الأزمات القصيرة الأمد أكثر منها لتمهيد الطريق أمام حلول طويلة الأمد. ومع تداخل الوساطة وجهود تصنيف الدولة، يمكن أن يطغى النجاح في صفقة سريعة على أهمية الاستثمار في تطبيق طويل الأمد لهذه الاتفاقات.

ويشجع الاهتمام بالدعاية للمفاوضين القطريين على تجاوز حدود الوساطة الحيادية، فيقترحون حلولهم الخاصة ويقدمون محفزات مالية لتحقيق الإجماع. مع أن دبلوماسية دفتر الشيكات القطرية قد تشجع الأطراف على التوصل إلى اتفاق، إلا أنها قد تحفز كذلك السعي وراء المكاسب القصيرة الأمد عوضاً عن معالجة الجذور الأساسية للصراعات.¹⁰³ هذه كانت الحالة في لبنان، حيث أخفقت التحولات الهيكلية غير الكافية في القضاء على الأزمة السياسية المستمرة منذ اتفاق الدوحة 2008. أما العامل الأكثر ضرراً، فهو الإخفاق بالإيفاء بالمساعدات التي تم التعهد بها. مهما كان السبب، إن الثغرة الكبيرة بين التعهدات والدفع، كما حصل في دارفور، خفف من الأثر الإيجابي للدعم المالي.

وتتفاقم الأمور بسبب تركيز أنشطة قطر الدبلوماسية في أيدي عدد صغير من الأشخاص. فغالباً ما ظهر أن الرغبة بالتوسط كانت مدفوعة بالرغبة الشخصية للأمير السابق ودافعه الديني للعمل كصانع للسلام وكذلك تعزيز مكانة قطر الدولية بقدر ما كان مدفوعاً بال مخاوف الاستراتيجية حول سياسة قطر الخارجية.¹⁰⁴ وصحيح

أن هذا التدخل الشخصي قد حقق بعض النجاحات، إلا أنه أعاق الجهود في تطوير الخبرة المؤسسية وترسيخها في استراتيجيات الوساطة. والانتقال لحكم الشيخ تميم، مثلاً، ترك قطر من دون شخصين رئيسيين جسدا الوساطة القطرية، وهما الأمير السابق وحمد بن جاسم، وهذه خسارة كبيرة نظراً لاعتماد قطر الكبير على علاقتهما الشخصية مع الأطراف المتنازعة.

الرسم الأول : خصائص قطر كوسيط

الخصائص	اليمن	لبنان	دارفور
الدافع كما هو ملاحظ من الخارج	ضمان أمن المنطقة بفضل طرق شحن النفط والغاز، الانتقال إلى دائرة النفوذ السعودي	حماية وتقديم المصالح التجارية؛ الاستفادة من دور السعودية كراعٍ للسياسة اللبنانية	مصالح تجارية متعددة في المنطقة؛ أمن غذائي؛ تحدي دور مصر التقليدي في السودان
الدافع المعلن من قبل قطر	معالجة الاستقرار الإقليمي؛ الاستجابة للواجب الأخلاقي والديني للعمل كصانع سلام	الاستجابة للواجب الأخلاقي والديني للعمل كصانع للسلام؛ شراكة وثيقة بين لبنان وقطر	معالجة الاستقرار الإقليمي؛ الاستجابة للواجب الأخلاقي والديني للعمل كصانع سلام؛ الروابط الثقافية بين دارفور والسودان.
القبول	الهوية العربية والإسلامية؛ صورة اللاعب الحيادي والمستقل والموثوق؛ رابط مع إيران بفضل قبول الحوثيين.	خلفية تاريخية أقل من المنافسين الإقليميين لاسيما السعودية، علاقات جيدة مع المخربين الخارجيين؛ علاقات جيدة مع حزب الله	الهوية الإسلامية؛ صورة اللاعب الحيادي والمستقل والموثوق؛ تاريخ كشريك إغاثة وتنمية في دارفور
الإمكانات	وساطة شخصية إلى حد كبير بقيادة عدد قليل من الأفراد؛ ضغط مالي كبير	التزام شخصي قوي من قبل الأمير/رئيس الوزراء؛ السلوك الفعلي للمفاوضات يحظى بترحيب كبير لفعاليته	تعاون مع فريق الوساطة في الأمم المتحدة/الاتحاد الأفريقي؛ ضغط مالي كبير
التفويض	دعوة من علي عبدالله صالح للتوسط	الحصول على دعم الجامعة العربية للوساطة	دعم الجامعة العربية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة للتواصل
النتائج	غير ناجحة البتة: نجاح مبدئي في التوصل لاتفاق لكن الأثر الطويل الأمد والمتابعة كانا ضعيفين	الأكثر نجاحاً بين مساعي قطر الكبرى، تجنب حرب أهلية، لكن الاتفاق انهار سنة 2009؛ متابعة ضعيفة	نجاح مؤهل؛ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور لا تزال سنة 2014 المرجح الأكبر لكن فشلت في شمل كافة الأطراف

من الوساطة إلى التدخل

بحلول نهاية العام 2010، باتت قطر موضع اهتمام إعلامي ودبلوماسي عالمي كبير، حيث أنها توسطت في ما لا يقل عن ستة نزاعات في أقل من خمس سنوات. ووصلت شهرة قطر إلى ذروتها في ديسمبر 2010 حين فازت البلاد بتنظيم كأس العالم 2022، وشكل هذا النصر المفاجئ نجاحاً باهراً زاد من تصنيف قطر كدولة. وبعد أقل من أسبوعين، أضرم محمد البوعزيزي النار بنفسه مطلقاً سلسلةً من الأحداث أدت بنهاية المطاف إلى إسقاط القادة المستبدين الذي استلموا الحكم مدة طويلة في تونس ومصر وليبيا واليمن وهددت النظامين السوري والبحريني. وفي ظل الاضطرابات التي عمت المنطقة، تبنت قطر موقفاً فاعلاً في دعم المحتجين والمعارضين في دول عدة. واعتبرت الثورات فرصة لتوسيع سياستها الخارجية الضخمة أكثر، مع أنها قد تعرض سمعتها كوسيط حيادي نسبياً للخطر.

بدءاً بالأحداث في تونس، غطت قناة الجزيرة على مدار الساعة مشاهد التظاهرات الكبرى وانهايار الأنظمة في الشرق الأوسط وحول العالم.¹⁰⁵ ولا شك في أن "تأثير الجزيرة" ساعد في تعزيز صورة الثورات الأولية في تونس ومصر وليبيا وسوريا واليمن.¹⁰⁶ وحصدت القناة الانتقاد والثناء في آن واحد لأنها تجاوزت مجرد نقل الأخبار لتلعب دوراً مباشراً في دعم الاحتجاجات المعارضة للأنظمة الاستبدادية. ومع التدقيق في استقلالية الجزيرة، شكل التفاوت الملاحظ كغياب التغطية للتظاهرات في البحرين أول انتكاسة بارزة لادعاء قطر وقوفها بجانب الشعوب ضد الأنظمة القمعية في المنطقة.

”تبنت قطر موقفاً فاعلاً في دعم المحتجين والمعارضين في دول عدة.“

في الوقت نفسه، انتقلت السياسة الخارجية القطرية من التركيز على الوساطة الصبورة إلى التدخل المندفع والمواجهة. ومن وجهة نظر أحد المسؤولين القطريين، كان ذلك معتمداً على رؤية الأمير السابق بأن الوقت مناسب لقطر لتضطلع بدور إقليمي أكبر من خلال اتخاذها موقف مبدئي مبني على قيم انسانية في هذه المرحلة الحساسة من التاريخ.¹⁰⁷ وتعززت هذه النظرة نتيجة الانتباه البارز الذي حظيت به قطر في مساعي الوساطة السابقة والمشاريع الخارجية محدودة النطاق.

في ليبيا، مثلاً، على الرغم من العلاقات الودية سابقاً مع نظام القذافي، ساعدت قطر على حشد الجامعة العربية والأسرة الدولية لدعم منطقة حظر جوي (المتمثل بقرار مجلس الأمن رقم 1973) بهدف الحد من هجمات النظام، حتى أنها أرسلت ست طائرات مقاتلة من طراز ميراج للمشاركة في الجهود الدولية. وكانت قطر أول دولة عربية تعترف بالمجلس الوطني الانتقالي كحكومة شرعية في ليبيا، وقد قدمت أكثر من 400 مليون دولار لدعم مختلف مجموعات الثوار وتدريبها وتسليحها. وقد ساعد مئات الجنود القطريين الثوار أثناء الصراع.¹⁰⁸

كذلك، سارعت قطر في رسم مسار مستقل في سوريا وعلقت عمل سفارتها في دمشق في يوليو 2011 وقادت

جهود الجامعة العربية لتعليق عضوية سوريا. كما أنها حاولت مراراً بناء دعم عربي ودولي لعملية عسكرية في سوريا. ومنذ بداية الثورة، قدمت قطر ما يوازي ثلاثة مليارات دولار للمجموعات الثورية بالإضافة إلى مئات الملايين على شكل مساعدات إنسانية.¹⁰⁹

وفيما اضطلعت قطر بدور قيادي مستقل لمعالجة هذه الأزمات، جذبت أفعالها بشكل متزايد الاتهامات بالمحاباة في طريقة توزيع الدعم والموارد، لاسيما في ما يتعلق بدعم قطر تجاه المجموعات الإسلامية التي تم تمكينها في أعقاب الربيع العربي. وركز عدد من المراقبين الخارجيين على أسباب قطر الأيديولوجية لدعم هذه الفصائل وأشاروا إلى تأثير الدعاة الإسلاميين، كيوسف القرضاوي الذي وُلد في مصر وعاش في المنفى، الدوحة، لأكثر من 50 سنة وهو يتمتع بعلاقات وثيقة مع عائلة آل ثاني.¹¹⁰ ورأى محللون آخرون الدعم القطري للإسلاميين على أنه جزء من سياسة خارجية برغماتية تعتبر هذه المجموعات "القوة الكبرى التالية" في السياسة العربية، مما يمنح قطر مساحة استراتيجية لتوسيع نفوذها.¹¹¹

في مصر، وفيما قدمت قطر حوالي 500 مليون دولار كمنحة في السنة التي تلت الثورة، ازداد دعمها بشكل كبير مع انتخاب مرشح الإخوان المسلمين محمد مرسي للرئاسة المصرية في صيف 2012. وفي السنة التالية، ازداد مجموع الدعم المالي القطري إلى حوالي خمسة مليارات دولار، مع وعود تصل إلى 18 ملياراً من الاستثمارات تأتي لاحقاً.¹¹² كما يُنظر إلى قطر، في كل من ليبيا وسوريا، على أنها توجه معظم تمويلها إلى الفصائل المسلحة المتصلة بمنظمات الإخوان المسلمين في البلدين. وغدّى ذلك الاتهامات بأن جهود قطر كانت تهدف إلى إضفاء طابعاً إسلامياً أكثر إلى هيئات المعارضة الرسمية ("المجلس الوطني الانتقالي" و"الائتلاف الوطني السوري" تبعاً)، أو، في حال كان ذلك مستحيلاً، تمكين مصادر بديلة للسلطة.¹¹³

بالمقارنة مع التزامها كوسيط خارجي في النزاعات الإقليمية قبل الربيع العربي، تمثل هذه المرحلة حالة تدخلية بارزة عززت صورة قطر أكثر كقوة فاعلة في المنطقة. إلا أنّ دور قطر التدخلية الجديد عرض البلاد لتبعات عدة. فلم يعد يُنظر إلى قطر على أنها لاعب صاحب موقف مبدئي بالنيابة عن الشعوب العربية، بل دولة تدخلية مع أجندة سياسية منحازة. وبدل هذا التحول أيضاً خريطة التحالفات الإقليمية، بما في ذلك العلاقات القطرية الودية مع إيران وسوريا. زد على ذلك بعض الاتهامات حول مسألة ملف استضافة مونديال 2022، مما وضع البلاد تحت مجهر المساءلة بشكل لم يسبق له مثيل.

مشهد متغيّر

تواجه قطر اليوم مشهداً إقليمياً مختلفاً جداً بالمقارنة مع العقد الأول من القرن. ولا شك في أن أي محاولات مستقبلية للعب دور الوسيط الحيادي ستواجه عداوية ناتجة عن نشاطات قطر الأخيرة. فعلى سبيل المثال، استاءت السلطات الليبية مما اعتبرته تدخلاً قطرفياً بالشؤون الليبية، إذ ندد المبعوث الليبي لدى الأمم المتحدة بالـ "التدخل" القطري في نوفمبر 2011.¹¹⁴ وبحلول صيف 2013، كانت المملكة العربية السعودية قد سيطرت على مشروع دعم المعارضة المسلحة السورية، الأمر الذي أكد على ما تعتبره السعودية حقها في قيادة المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، قلّت أهمية قطر بالنسبة للسياسة الأمريكية الخارجية وبالأخص وضعها كجسر يربط بين الولايات المتحدة وإيران في أعقاب الصفقة النووية في أواخر 2013، بتيسير من سلطنة عُمان ومن دون أي تدخل قطري.¹¹⁵

بعد المظاهرات الشعبية، تم إسقاط الرئيس المصري محمد مرسي، والذي حظي بدعم قطري، في انقلاب عسكري في 3 يوليو 2013. وسارعت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة للمطالبة بدعم سياسي ودعم مالي أولي بقيمة 8 مليار دولار للحكومة العسكرية الانتقالية بقيادة الفريق أول عبد الفتاح السيسي. وكجزء من سياسة استبدال الرعاة الإقليميين، أعادت مصر 2 مليار دولار لقطر في سبتمبر 2013 وخطت لإعادة المزيد من الأموال في العام 2014.¹¹⁶ وتلى الانقلاب عملية قمع واسعة النطاق للأخصام السياسيين، لاسيما الإخوان المسلمين، مما أدى إلى مقتل أكثر من ألف منهم وتوقيف عشرين ألف على الأقل، بالإضافة إلى تصنيف الجماعة كمنظمة إرهابية في ديسمبر 2013.¹¹⁷

عندها، كانت قطر قد أصبحت تحت قيادة جديدة، حيث تنحى الأمير حمد بن خليفة مُسلماً منصبه لابنه الشيخ تميم في 25 يونيو 2012. وبالرغم من توقعات بعض الباحثين كمهران كامرافا، قبل الإعلان غير المتوقع لتنحي الأمير حمد، أنّ أي تغيير في القيادة على مستوى العائلة الحاكمة في قطر لن يؤثر على المسار العام لخطط قطر، التي وُضعت معاييرها وفق طموحات الأمير السابق.¹¹⁸ إلا أن التقارير الأولية تشير إلى أن الأمير تميم سعى إلى تغييرات تدريجية في المقاربة القطرية. فعلى سبيل المثال، قيل إنه سيسعى إلى "سياسة خارجية أكثر توافقية" بعد ردود الفعل السلبية التي عقبته تدخل قطر القوي في الشرق الأوسط.¹¹⁹ وقد ركز الخطاب الأول للأمير الجديد في مجلس الشورى القطري بشكل كبير على مواضيع التنمية الداخلية، فيما يتولى رئيس وزرائه الحالي، عبدالله بن ناصر آل ثاني، منصب وزير الداخلية وليس وزير الخارجية كما كان الحال مع حمد بن جاسم.

بالنظر إلى الداخل، كان الأمير تميم مدفوعاً بالمشاغل الداخلية بقدر اهتمامه للنكسات الخارجية. فالتنمية السريعة في قطر لم تتم من دون أي استياء من قبل المواطنين، الذين يعبرون عن شكواهم بين الحين والآخر

في الصحافة المطبوعة أو على شبكة الإنترنت أو عبر أثر البرنامج الإذاعي الخاضع لإدارة الدولة "وطني الحبيب صباح الخير"، والذي يتلقى اتصالات الجمهور. فالمخاوف بشأن زيادة التشبه بالغرب ونتائج التعليم المتواضعة والمرافق الصحية المحدودة وممارسات التوظيف التي تتصف بالتمييز ضد القطريين كلها اجتمعت لتوحي بضرورة تركيز الدولة أكثر على المشاكل الداخلية. في الواقع، بيّن استطلاع أُجري سنة 2013 أن 77 بالمئة من القطريين وافقوا على مقولة أن "الدولة يجب أن تنفق المزيد من الموارد داخل البلاد".¹²⁰ ويضاف إلى ذلك تجربة المواطنين القطريين الذين تعرّضوا لمضايقات خارج البلاد، مما دفع بالكثيرين منهم للدعاء بأنهم إماراتيين أو من جنسية أخرى لتجنب الانتباه السلبي الذي تلقّوه القطريون بعد مساعي دولتهم الخارجية المثيرة للجدل.¹²¹ وقد ظهرت بوادر موقف أكثر دفاعية مؤخراً، حين أعلنت الحكومة القطرية برنامج خدمة الجيش الإلزامية للمواطنين الذكور بين سن الـ18 والـ35 مع ثلاثة أشهر إلزامية لخريجي الجامعات.¹²² واعتُبرت هذه الخطوة كسياسة أخرى لتحسين الجبهة الداخلية والتي من شأنها أن تعلم الشباب القطري الانضباط والتنظيم.

إلا أنّ بعض العوامل ظلّت مستمرة في السياسة الخارجية القطرية، مما أدى إلى توترات مستمرة مع دول عربية أخرى وحلفاء غربيين. وخلال العام 2013، استمرت قطر بدعم الإخوان المسلمين في مصر والرئيس المخلوع محمد مرسي بشكل رسمي ومن خلال تغطية لصالح الجماعة على قناة الجزيرة، مما دفع وزير الخارجية المصري إلى استدعاء السفير القطري للحصول على تفسير رسمي في يناير 2014. بالتالي، أثار هذا الدعم توتراً أكبر مع الدول المجاورة في مجلس التعاون الخليجي، البحرين والإمارات العربية المتحدة (والأكثر أهمية) المملكة العربية السعودية، حيث أن الدول الثلاثة سحبت سفراءها من الدوحة في مارس. وأصدرت الدول المذكورة أيضاً بياناً مشتركاً يتهم قطر بشكل غير مباشر بالتدخل بشؤون دولها الداخلية مع إشارة إلى "دعم وسائل الإعلام المعادية لهم والتي تقوم بحروب إعلامية"، وفسر ذلك على أنه انتقاد لخط قناة الجزيرة. ومع أن قمة الرياض في أبريل 2014 نجحت بتبديد الأزمة في الوقت الراهن، إلا أن التوتر لا يزال قائماً. وفي يوليو، أوقفت الإمارات عدداً من المواطنين القطريين واتهمتهم بالتجسس ولا تزال تحتجز طبيياً قطرياً في السجن بتهمة دعم الإخوان المسلمين.

» وخلال العام 2013، استمرت قطر بدعم الإخوان المسلمين في مصر والرئيس المخلوع محمد مرسي.

في الوقت نفسه، ومع أن قطر لن تشهد انتقالاً لاقتصاد ما بعد الطاقة في الوقت الحالي، بدأت بعض الدول تتحدى سيطرتها على الغاز الطبيعي المسال. من المتوقع أن يتفوق إنتاج استراليا للغاز على الإنتاج القطري بحلول العام 2018، فيما زادت ثورة التصديع الهيدرولي في الولايات المتحدة من احتمال تخفيض أسعار الغاز في المستقبل مما قد يؤثر على عائدات الدوحة.¹²³ لا شك في أن ذلك سيؤثر في وقت ما على مقاربة قطر في الوساطة، لاسيما وأنها تعتمد أولاً على الضغط المالي والاستضافة الفاخرة للوفود في الدوحة. وقد شهدت بعض المشاريع الكبرى في قطر، كمتاحف قطر والملاعب المخصصة لكأس العالم خفصاً في الموازنة.¹²⁴

وأخيراً، تجدر الإشارة إلى أن استراتيجية تصنيف الدولة الخاصة بقطر، التي تهدف إلى زيادة شعبية صورتها كقوة معاصرة وجذابة، عانت في السنة الأخير. فعناوين الصحف في الإعلام الغربي التي ترسم حالياً صورة قطر في الوعي العام لدول الغرب لم تعد عن قناة الجزيرة والربيع العربي، بل عن الوفيات بين عمال البناء واتهامات الفساد في ملف استضافة كأس العالم 2022.

وتوقع بعض المحللين أنه بوجه اضمحلال وهج المجموعات الإسلامية في المنطقة وزيادة العزلة قد تتوجه قطر إلى تنسيق أوثق مع المملكة العربية السعودية التي ستؤكد ذاتها من جديد. وسيشكل ذلك تحولاً مفاجئاً بعيداً عن استقلالية السياسة الخارجية القطرية في عهد الشيخ حمد بن خليفة. كما أنها قد تهدد أحد أعمدة الوساطة القطرية، وهو درجة الاستقلالية العالية.

إن هذه التطورات مجتمعة آلت إلى تقويض تكتل العوامل الداخلية والإقليمية والعالمية التي سمحت لقطر بالاضطلاع بدور قيادي في الوساطة. وبشكل خاص، إن مقارنة قطر المنحازة خلال الربيع العربي أضرت بسمعتها كوسيط حيادي ومستقل يمكنه أن يؤدي دوراً كبيراً في حل نزاعات المنطقة. وفي الوقت نفسه، من الواضح أن قطر ما زالت تحافظ على الأقل على بعض القدرة للتوسط في النزاعات.

في الوقت ذاته، لا تزال قطر فاعلة في مواقع عدة قامت فيها بعمل الوساطة (وإن بدرجة أقل من الماضي)، ودارفور مثال على ذلك، حيث تعهدت بدفع 88 مليون دولار إضافية لتنمية المنطقة في أبريل 2014.¹²⁵ وبالاعتماد على قوة علاقاتها بمجموعات غالباً ما تكون معزولة، حققت قطر بعض النجاحات الجديدة المحدودة النطاق في الأشهر الأخيرة. ففي مارس 2014 مثلاً، عمل الوسطاء القطريون إلى جانب قوات الأمن اللبنانية لإطلاق سراح راهبات معلولا الـ13 اللواتي كن محتجزات من قبل جبهة النصرة. اتصلت قطر بالخاطفين ودفعت فدية قدرها 16 مليون دولار. كذلك، ساعد الوسطاء القطريون في تسهيل الصفقة بين الولايات المتحدة وطالبان التي انتهت بإطلاق سجين الحرب الرقيب بو برغدال مقابل خمسة من القادة السابقين لطالبان، كانت قطر قد وافقت على استقبالهم في الدوحة.

في الوقت نفسه، غالباً ما يكون الوسطاء الإقليميون التقليديون، أي السعودية ومصر، غرباء عن المناطق الساخنة في المنطقة (اليمن ودارفور وغزة وغيرها) مما كانت عليه أثناء فترة الوساطة المكثفة لقطر بين 2006 و2010. وظهرت إمكانية التحديات المحتملة للوساطة القطرية خلال الهجوم المطول على غزة من إسرائيل في فصل الصيف. ولطالما حافظت قطر على علاقة مع الحركة الحاكمة في غزة، حركة حماس، واستقبلت قيادتها السياسية منذ العام 2012. وخلال السنة نفسها، بات الشيخ حمد بن خليفة الزعيم العربي الوحيد الذي زار غزة منذ فوز حماس بالانتخابات سنة 2007. كما تتمتع قطر باتصالات مع إسرائيل ويقال إنها شكّلت قناة دبلوماسية خلفية بين إسرائيل وحماس في أواخر ربيع 2014. ونظراً للعلاقات السيئة بين الحكومة المصرية الجديدة وحركة حماس، رأت بعض الأطراف، كفرنسا والولايات المتحدة والأمم المتحدة، قطر على أنها محاور بديل محتمل.¹²⁶ واستضافت الدوحة بالفعل اجتماعات بين قيادة حماس وأطراف أخرى، كرئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس وأمين عام الأمم المتحدة بان كي مون، إلا أن ردة الفعل العدائية من إسرائيل ومصر والسعودية حيال العلاقات بين قطر وحماس أدت في نهاية المطاف إلى تهميش مساعي الوساطة القطرية.

الخاتمة

خلال العقد الماضي، عززت السياسة الخارجية الناشطة لقطر مكانتها الدولية بشكل كبير. ويعود السبب في ذلك إلى حد كبير إلى طفرة في مساعي الوساطة القطرية بين العامين 2006 و2010 التي وضعت قطر وقادتها في وسط بعض أكبر الصراعات في المنطقة. وقد توازنت ثروة البلاد المالية وقلة خبرتها التاريخية لتجاوز نقص القوة الخشنة في البلاد. واعتمد المسؤولون على العلاقات الشخصية ومكانة قطر الدولية لاكتساب القبول لدورها كوسيط، فيما دفعت عائدات الغاز المسال للوجستيات المحادثات ووفرت المحفزات المالية لاستمرارها.

إلا أن هذا النشاط العالي كان له ثمن، حتى قبل الضربة التي تلقتها السياسة القطرية الخارجية في السنة الماضية والتي حولت الكثير من علاقاتها السياسية من مكسب واضح إلى مسؤولية محتملة. فقد شاركت قطر في عدد من الوساطات في الوقت نفسه مع أن عدداً صغيراً فقط من الأفراد كان له العلاقات الشخصية أو الخبرة الدبلوماسية أو الهيئة الضرورية لإجراء المفاوضات، وبالتالي وجدت قطر صعوبة في إدارة العلاقات مع كافة الأطراف، بما فيهم المخربين المحتملين في نزاع معين. وقد تفاقمت هذه التحديات بسبب العدائية الحالية تجاه الأنشطة الدبلوماسية القطرية، فيما أثبتت مصر والإمارات والسعودية أنها أكثر مقاومة لمساعي الوساطة القطرية. في الوقت عينه، إن العديد من كبار المسؤولين القطريين الذين كانوا يديرون ملفات مختلفة في السياسة الخارجية القطرية لم يعودوا موجودين على الساحة على أثر انتقال السلطة الذي حصل في الصيف الماضي مما زاد من تفاقم فجوة القدرات.

لكنها خسارة للمنطقة أن يؤدي هذا الانتقال السياسي إلى انعزال قطر في نهاية المطاف فتصبح مركزة بشكل كبير على المسائل الداخلية، كالكويت على سبيل المثال. ونظراً لكثرة النزاعات بين الدول وداخل الدولة الواحدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تحتاج المنطقة إلى وجهة كالدوحة، تكون قريبة من نزاعات المنطقة جغرافياً وثقافياً وتكون مستعدة لاستضافة الأطراف المتنازعة على أطرافها للتحدث في اختلافاتها. لا شك في أن استعادة قطر لسمعتها السابقة في توفير الوساطة الحيادية والمستقلة سيتطلب بعض الوقت، لكن من الواضح أن ذلك سيصب في المصلحة الاستراتيجية للمنطقة ويجب أن يحظى بدعم الجهات المعنية الإقليمية والدولية.

لذلك، على قطر أن تتخذ خطوات عملية لتطوير استراتيجية واضحة للتدخل في الصراعات الإقليمية. على الأمد القصير، يمكن لوزارة الخارجية أن تعتمد على النجاحات الأخيرة في الوساطات المحدودة والفردية، كإطلاق الراهبات السوريات أو تبادل الأسرى مع طالبان. على قطر أن تسخر علاقاتها بالمجموعات السياسية الإسلامية منها وغير الإسلامية حول العالم.

وبالتركيز على المساعي الواسعة النطاق التي تهدف إلى حل صراعات سياسية أكثر تعقيداً، على الدولة القطرية أن تكون أكثر انتقائية في متى وكيف تختار أن تتوسط. وعلى الرغم من الرغبة بقيادة أكبر قدر ممكن من

المساعي - بهدف تحقيق السمعة الجيدة التي تأتي من جراء النجاح في عمل تسوية أولية - يجدر بالقادة القطريين التفكير بكل فرصة وساطة بعناية قبل الالتزام بها، وقبل تخصيص موارد الدولة المحدودة من أجل الوساطة.

وحين تختار قطر التوسط، عليها أن تكون واضحة في تفسير سبب هذا الاختيار، من أجل تبديد المخاوف لدى الآخرين ومن بينهم المخربين المحتملين. فأزمة غزة شهدت نوعاً من هذا التحول مما يدعو إلى التفاؤل، حيث أن المسؤولين في حديثهم، لاسيما وزير الخارجية خالد العطية، خففوا من أهمية قدرة قطر على لعب أكثر من مجرد دور داعم في تحقيق وقف إطلاق نار في الإعلام المحلي والدولي. كذلك التقى الأمير تميم بملك المملكة العربية السعودية الملك عبدالله بن عبد العزيز آل سعود في 22 يوليو 2014 لمحادثات تشمل وقف إطلاق نار محتمل في غزة.¹²⁷

أخيراً، على جهود التوسط القطرية أن تعمل باتجاه بناء "التصنيف" المميز للدور القطري من خلال العمل على ضمان الاتفاقيات طويلة الأمد عوضاً عن مجرد السعي وراء مكاسب التوسط في تسوية الصراعات الآتية. في جهود ماضية، نجح الوسطاء القطريون حين وضعوا بصر أسس مفاوضات شاملة وتسويات قابلة للتنفيذ، كما في المحادثات اللبنانية في العام 2008. إن تطوير إمكانيات قطر كوسيط سيتطلب بناء قدرة للتوسط تعتمد على المؤسسات وليس الأفراد، وتتطلب كذلك تواجد القدرة على دعم ومراقبة هذه الحلول المستدامة والطويلة الأمد. ولا شك في أن العمل الإنساني المشهود له لقطر يعزز من قدرتها، وزيادة التنسيق بين العمل الإنساني والعمل السياسي سيساعد البلاد على تحقيق الشرعية المرجوة كوسيط إقليمي.

في نهاية المطاف، ستتطلب الالتزامات المستقبلية الناجحة درجة من اللامركزية في جهود الوساطة القطرية. فكما سبق أن أشرنا، إن القدرة التفاوضية تقع كلها تقريباً في يد مجموعة صغيرة من الشخصيات الأساسية.

ففي الوقت الحالي هناك عدد قليل من الدبلوماسيين، بدرجاتهم المختلفة، ممن يملكون التدريب والخبرة الضروريين لاستبدال جاذبية بعض الأفراد وعلاقتهم الشخصية مثل الأمير السابق حمد بن خليفة أو حمد بن جاسم. وسيطلب المزيد من جهود الوساطة بنية معرفية أعمق، من شأنها أن توفّر محللين سياسيين وتاريخيين على مستوى الدولة لوزارة الخارجية. وفيما يشارك موظفو وزارة الخارجية في تدريبات فض النزاع، إلا

أن هذه التدريبات تعتمد القليل من ذلك على التجارب القطرية السابقة. إن تطوير هذه الإمكانيات المؤسسية سيزيد من قدرة قطر على الالتزام الطويل الأمد، مما يجعل مساعي الوساطة والمتابعة أقل اعتماداً على الأفراد الرئيسيين وأقل تأثراً بتغير الموظفين. وسيسمح ذلك للأمير بأن ينأى بنفسه عن حيثيات عملية التفاوض وتوابعها، إلا إذا كان حضوره ضرورياً كرأس للدولة.

ومن منطلق بناء هذه البنية التحتية من المعرفة، على قطر أن توثق جهودها الواسطة عن كثب. ومع أن بعض المعلومات المعتمدة على التوثيق الفردي والمجموعات الشخصية متوفرة، إلا أنه يستحسن لقطر أن تسجل تلقائياً تجربتها في الوساطة وحفظها في المخزن القومي. على هذا التوثيق أن يرتبط بتحليل لتجارب قطر في الوساطة متاحة للعمامة، مما قد يساعد في صياغة المزيد من تحليل النزاعات قبل القيام بأي مساعي في

» في نهاية المطاف، ستتطلب الالتزامات المستقبلية الناجحة درجة من اللامركزية في جهود الوساطة القطرية.

المستقبل. ويمكن لجامعة قطر ومؤسسات التعليم العالي الأخرى أن تساعد في هذه المساعي من خلال توفير التدريب والقيام بالأبحاث حول موضوع فض النزاعات والوساطة، وذلك بالإضافة إلى عمل دراسات معمقة حول سياسة وثقافة الدول التي من المرجح لقطر أن تتوسط فيها.

وبالنظر إلى الأمام، يمكن لقطر أن توسع قدرتها على التوسط من خلال التعاون مع جهات أخرى. ويمكن تحقيق ذلك مثلاً من خلال تأسيس هيئة غير حكومية تجمع بين شخصيات رسمية وخبراء لقانونيين من المنطقة، كالأخضر الإبراهيمي وشريف بسيوني والأمير حسن بن طلال وغيرهم. فهم يتمتعون بعقود من الخبرة في الوساطة وحل النزاعات والشهرة والعلاقات الشخصية في الشرق الأوسط كله. ويمكن تحقيق ذلك على نسق مركز الحوار الإنساني ومركز كارتر ومبادرة إدارة الأزمات والتي تمثل جميعها نماذج ابتكارية. وقد تساعد هذه المقاربة التعاونية غير الحكومية بوضع الأسس للوساطة والحوار الناجحين مع وضع مسافة بين قطر ومثل هذه الجهود خلال المراحل الأولى التي غالباً ما تكون محفوفة بالمصاعب والعقبات السياسية. وقد يساعد ذلك على طمأنة الجيران في ما يتعلق بدوافع قطر ويقوي مفهوم عدم انحيازها من خلال وضع مسافة بين الوساطة وأهداف سياستها الخارجية. ويمكن لقطر أيضاً السعي لتعاون محتمل مع دول أخرى لديها خبرة طويلة في الوساطة، كالنرويج والسويد، لتقديم النفاذ والمساعدات المالية والدعم اللوجستي، وفي الوقت نفسه الاستفادة من الإمكانيات والخبرة المثبتتين التي تتمتع بهما الهيئات الدبلوماسية لهذه الدول. ومن المرجح أن تكون هذه الشراكات مفيدة بشكل خاص على مستوى توسيع الإمكانيات القطرية لتطبيق ومتابعة جهود الوساطة.

في النهاية، نظراً للسجل المتناقض للدبلوماسية القطرية، يُنصح بأن تعيد قطر ضبط مقاربتها لاستخدام الحوافز المالية من أجل التركيز على الاستثمار الطويل الأمد بدل النتائج القصيرة الأمد. وبشكل عام، على الوسطاء أن يتجنبوا استخدام أموال الدولة لتحفيز المشاركين أكانوا قادة سياسيين أو فصائل معيّنة، وبدلاً من ذلك أن يضمنوا استخدام المساعدات المالية لدعم تطبيق اتفاق محتمل من خلال الاستثمارات الاستراتيجية في الاقتصاديات المحلية وبناء القدرات الحكومية. وحين تقرر قطر أن تقدم الدعم المالي للوساطة السياسية، يجب أن تفعل ذلك بشكل شفاف ويمكن تعقبه لدرء الشائعات بأن الأموال الممنوحة تستخدم لرشوة المشاركين الرئيسيين. قبل كل شيء، إذا كانت قطر ستستخدم ثروتها المالية في مناطق النزاعات، بالتالي عليها التركيز على المساعدات الإنسانية والتنمية الاقتصادية ومشاريع بناء السلام. وتعتبر هذه المجالات أساسية لمعالجة جذور أسباب النزاعات الإقليمية والاستثمار فيها سيدعم قبول قطر كوسيط شرعي. وسيتيح هذا التركيز دمجاً أفضل للمساندة الإنسانية والدبلوماسية والوساطة لدى تحديد أجندتها.

رغم تحوّل قطر نحو الداخل مؤخراً، يبدو من المرجح أنه باستخدام استراتيجيات فعالة، فإن الوساطة الإقليمية وبناء السلام قد تبرز كعنصر أساسي في السياسة الخارجية القطرية. وتمثل الهدنة الظاهرية في العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي فرصةً لقطر لتقييم جهود الوساطة وتعزيز إمكانياتها، مع التركيز على تعزيز إمكانيات ما بعد الوساطة. إنّ مكاسب قطر بالمقارنة مع الآخرين، بما في ذلك علاقاتها السياسية المختلفة وثروتها المالية الكبيرة واستعدادها للعب دور بناء في المنطقة، يجعل من المرجح بأن يُنظر إليها من جديد "كوسيط في المحادثات، وفي التعاون والنهوض بالسلام"، على حد قول وزير الخارجية القطري خالد العطية.¹²⁸

مرفق: التواريخ الرئيسية في الوساطة القطرية

التاريخ	العنوان
27 يونيو 1995	الشيخ حمد بن خليفة يستلم مقاليد الحكم كأمر للبلاد
سبتمبر 1996	افتتاح المكتب التجاري الإسرائيلي في قطر
يناير 1997	تصدير أولى شحنات الغاز الطبيعي المسال
سبتمبر 2002	انتقال مقر القيادة المركزية للجيش الأمريكي إلى قطر
أبريل 2003	اقرار دستور دولة قطر بعد عملية الاستفتاء
فبراير 2004	قطر تفاوض على إطلاق سراح المغربيين المختطفين من قبل جبهة البوليساريو في الصحراء الغربية
2006-2007	قطر تصبح أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال؛ تنال قطر عضوية غير دائمة في مجلس الأمن لمدة سنتين
مايو 2006	قطر تتبرع بمئة مليون دولار للمشاركة في اغاثة ضحايا الكارثة التي سببها اعصار كاترينا
سبتمبر 2006	تلتزم قطر بإرسال 200 إلى 300 جندي لقوات حفظ السلام في لبنان
أواخر 2006	تتعهد قطر بدفع 150 مليون أمريكي لإعادة الإعمار في جنوب لبنان
أكتوبر 2006	تحاول قطر التوسط في الصراع بين حركتي فتح وحماس بخطة تتضمن ست نقاط ولكنها تفشل
أبريل 2007	يتم تعيين الشيخ حمد بن جاسم، وزير الخارجية القطري منذ 1992، رئيساً للوزراء
مايو 2007	يزور الوفد القطري اليمن للقاء القادة الحوثيين
يونيو 2007	اتفاق وقف إطلاق نار مشترك بين الحكومة اليمنية والمتمردين الحوثيين
فبراير 2008	يتم توقيع اتفاق سلام في الدوحة بين حكومة اليمن والحوثيين، وتتعهد قطر بدفع 300-500 مليون دولار لتنمية صعدة.
مايو 2008	تستضيف قطر المفاوضات بين الفصائل اللبنانية المتخاصمة نتج عنها اتفاق الدوحة.
سبتمبر 2008	تعين الجامعة العربية قطر للتوسط في محادثات دارفور للسلام.
يناير 2009	إقفال المكتب التجاري الإسرائيلي في الدوحة احتجاجاً على عدوان إسرائيل على غزة
مارس 2009	يعلن الرئيس علي عبدالله صالح عن فشل الوساطة القطرية في اليمن
فبراير 2010	وقف إطلاق النار بعد وساطة غير قطرية بين حكومة اليمن والمتمردين الحوثيين؛ الرئيس السوداني عمر البشير وحركة العدالة والمساواة يوقعان على اتفاقية وقف إطلاق النار في الدوحة
مارس 2010	الرئيس السوداني عمر البشير وحركة التحرير والعدالة يوقعان على اتفاقية وقف إطلاق النار في الدوحة
مايو 2010	تسحب حركة العدالة والمساواة من عملية الوساطة في قطر من أجل دارفور
يونيو 2010	تتوصل جيبوتي إريتريا إلى اتفاق وقف إطلاق النار حول النزاع على الحدود بفضل الوساطة القطرية
أغسطس 2010	تفاوض قطر على تجديد اتفاق وقف إطلاق النار الذي أبرم في فبراير
ديسمبر 2010	تفوز قطر باستضافة كأس العالم 2022

تدعم قطر جامعة العربية للتدخل في ليبيا	مارس 2011
تشارك قطر في ائتلاف للتدخل في ليبيا	مارس- أغسطس 2011
توقع حكومة السودان وحركة التحرير والعدالة وثيقة الدوحة للسلام في دارفور	يوليو 2011
تعلق الجامعة العربية عضوية سوريا بدعم من قطر	نوفمبر 2011
يصبح الأمير حمد أول رئيس دولة عربي يزور غزة منذ استلام حماس زمام السلطة	أكتوبر 2012
يحل الشيخ تميم مكان والده الشيخ حمد كأمر للبلاد	يونيو 2013
يطيح انقلاب عسكري بالرئيسي المصري ذو التوجه الإسلامي محمد مرسي والذي يتمتع بدعم قطري	يوليو 2013
تسحب كل من المملكة العربية السعودية والبحرين والإمارات العربية المتحدة سفراءها من قطر تساعد الوساطة القطرية في إطلاق سراح 13 راهبة مخطوفة من معلولا في سوريا	مارس 2014
يسهل المسؤولون القطريون عملية تبادل الرقيب الأمريكي بو برغدال مقابل الافراج عن عناصر من طالبان كانوا معتقلين لدى الولايات المتحدة.	يونيو 2014
تتم مفاوضات وقف إطلاق النار في غزة بوساطة مصرية في القاهرة على الرغم من اقتراحات أن تكون قطر وسيطاً مع حماس.	يوليو - أغسطس 2014

- ¹ "توجيهات الأمم المتحدة من أجل وساطة فعالة"، الأمم المتحدة، أغسطس 2012.
<http://www.un.org/wcm/webdav/site/undpa/shared/undpa/pdf/UN%20Guidance%20for%20Effective%20Mediation.pdf>.
- ² مولي ملين، "When States Mediate"، بنسلفانيا ستيت جورنال أوف لوف أند إنترناشونال أفيرز، رقم 2، رقم 4، (أبريل 2013): 90-78.
- ³ كرستين إنجبريستون وآيفر نيومان وسايجليندي غستول، "Small States in International Relations"، (سياتل: جامعة واشنطن، 2012).
- ⁴ إيفان هوفمان وديفيد كارمنت، "Introduction"، كناديان فورين بوليسي جورنال 19 رقم 1 (2013): 6-12؛ وليام زرتمان، "Mediation Roles for Large Small Countries" كناديان فورين بوليسي جورنال 19 رقم 1 (2013): 13-25.
- ⁵ دايفد لانز وسامهون مايسن، "Switzerland's Experiences in Peace Mediation" في "Global Networks of" "Switzerland's Experiences in Peace Mediation"، "Mediation: Prospects and Avenues for Finland as a Peacemaker" الفنلندي للشؤون الدولية الـ32 (هلسنكي: المعهد الفنلندي للشؤون الدولية، 2012).
- ⁶ برتي جونيمي، "Finland: A Non-Traditional Peacemaker"، كناديان فورين بوليسي جورنال 19، رقم 1 (2013): 53-59؛ سامهون مايسون وداميانو سغايتاماتي، "Mapping Mediators: A Comparison of Third Parties and" "Implications for Switzerland" مركز الدراسات الاستراتيجية والمعهد الاتحاد السويسري للتكنولوجيا، 2011.
- ⁷ تشمل بعض النزاعات التي سعت قطر للتوسط فيها تلك الحاصلة في لبنان وفلسطين واليمن والسودان وجيبوتي وإريتريا والمغرب وموريتانيا.
- ⁸ بحسب إحصاءات منظمة الصحة العالمية، يوفّر النظام الصحي في قطر قرابة 1.2 سرير لكل ألف شخص، أي ما هو أدنى بكثير من معدل منظمة التعاون والتنمية الذي يناهز 3.8/1000. أرقام من البنك الدولي، "Hospital beds (per 1,000 people)"، World Development Indicators Online، <http://data.worldbank.org/indicator/>، SH.MED.BEDS.ZS.
- ⁹ يمكنك مراجعة مناقشة السياسة الخارجية القطرية لأندرو هاموند، "Qatar's Leadership Transition: Like Father, Like Son" موجز السياسة رقم 95، المجلس الأوروبي للشؤون الخارجية، فبراير 2014، http://www.ecfr.eu/publications/summary/qatars_transition_like_father_like_son304
- ¹⁰ حبيب الرحمن، "1916-1627 The Emergence of Qatar: The Turbulent Years" (لندن: كيغان بول، 2005)، 69؛ روزماري سعيد زحلان، "The Making of the Modern Gulf States: Kuwait, Bahrain, Qatar, the United Arab Emirates and Oman" نسخة منقحة (إثيكا، مطبعة إثيكا، 1998)، 100.
- ¹¹ مهران كمراف، "Qatar: Small State, Big Politics" (نيويورك: مطبعة جامعة كورنيل، 2013)، 116.
- ¹² مقابلة للكاتب مع مسؤول رفيع المستوى في وزارة الخارجية، الدوحة، يناير 2014.
- ¹³ قدرة قطر على تصدير الغاز المسال تعني أنها لم تعد تعتمد على الأنابيب التي تجتاز الدول المجاورة.

- ¹⁴ الأرقام مأخوذة من البنك الدولي، "GDP (Current US\$)"، World Development Indicators Online، <http://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD>.
- ¹⁵ قُدر الدخل العام بـ 102.100 دولار في العام 2013. وكالة الاستخبارات المركزية، "قطر"، The World Factbook، <https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/qa.html>.
- ¹⁶ راجع جيل كريستال، "Oil and Politics in the Gulf: Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar"، النسخة الثانية. (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، 1995).
- ¹⁷ كمرافا، قطر: دولة صغيرة بثقل سياسي كبير، 117.
- ¹⁸ مقابلة للكاتب مع مهندس بتول كبير في قطر، الدوحة، يناير 2014.
- ¹⁹ ج. بيترسون، "Qatar and the World: Branding for a Micro-State"، ميدل إيست جورنال 60، رقم 4 (خريف 2006): 748-732.
- ²⁰ مقابلة للكاتب مع استشاري كبير لوزير الخارجية السابق، عَمّان، ديسمبر 2013.
- ²¹ مقابلة للكاتب مع مسؤول رفيع المستوى في وزارة الخارجية، الدوحة، يناير 2014.
- ²² كريستوفر بلانشار، "Qatar: Background and U.S. Relations"، مركز أبحاث الكونجرس الأمريكي، 30 يناير 2014، <http://fas.org/sgp/crs/mideast/RL31718.pdf>.
- ²³ انتقد بياناً لمراسلين بلا حدود كل من الولايات المتحدة وكندا وخمس دول أخرى لمنع أو فرض الرقابة أو "التضييق" على ما تبثه الجزيرة. "تشجب مؤسسة مراسلين بلا حدود التضييق على القناة الفضائية العربية الجزيرة"، 27 يناير 2005، <http://en.rsf.org/qatar-reporters-without-borders-condemns-27-01-2005,12380.html>.
- ²⁴ مقابلة للكاتب مع محلل سياسي في الدوحة، الدوحة، سبتمبر 2013.
- ²⁵ روبرت ورت، "Qatar, Playing All Sides, Is a Nonstop Mediator"، ذا نيويورك تايمز، 9 يوليو 2008، <http://www.nytimes.com/2008/07/09/world/middleeast/09qatar.html?pagewanted=all&r=0>.
- ²⁶ مقابلة الكاتب مع مستشار سابق لوزير الخارجية القطرية السابق، عَمّان، ديسمبر 2013؛ ريتشارد أرميتاج، "Remarks with First Deputy and Foreign Minister Hamad bin Jassim bin Jabr al-Thani"، أُرشيف وزارة الخارجية الأمريكية، 20 أبريل 2004، <http://2001-2009.state.gov/s/d/former/armitage/remarks/31622.htm>.
- ²⁷ الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني، مقابلة مع أحمد منصور، بلا حدود، الجزيرة، 24 يونيو 2014.
- ²⁸ الشيخ مقابلة تشارلي روز مع الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني، شارلي روز، قناة بي بي إس، 12 مايو 2014.
- ²⁹ ملين "When States Mediate"، 80.
- ³⁰ جاكوب بروكوفيتش، "Introduction: Or How to Study and Do Research On Mediation" في Selected Essays: Theory and Practice of International Mediation، جاكوب بروكوفيتش. (لندن: روتلج، 2011) 1-10.

³¹ رندا سليم، "Small-State Mediation in International Relations: The Algerian Mediation of the Iranian"، في "Hostage Crisis Mediation in International Relations: Multiple Approaches to Conflict Management"، جاكوب بركوفايتش وجفري روبن (نيويورك: مطبعة سانت مارتن، 1992)، 206-231؛ دانييل ليبرفيلد، "Small is Credible"، ناغوشياشين جورنال 11، رقم 3 (1995): 201-207؛ دينيول جونز، "Cosmopolitan Mediation? Conflict Resolution and the Oslo Accords"، (مانشستر: مطبعة جامعة مانشستر، 1999)؛ جاكوب بركوفايتش، "Mediation in the Most Resistant Cases"، في "Grasping the Nettle: Analyzing Cases of Intractable Conflict"، تشستر كروكر، فن أولسر هامبسون وبامبلا آل (واشنطن العاصمة: مطبعة معهد السلام الأمريكي، 2005)، 99-122؛ بيتر كولمان، "The Value Added of Smaller States in Peace Mediation: Smart Peace"، في "Global Networks of Mediation: Prospects and Avenues for Finland as a Peacemaker"، توكو بيارينين وفيل برامردز، تقرير المعهد الفنلندي للشؤون الدولية رقم 32، المعهد الفنلندي للشؤون الدولية، 5 مارس 2012.

³² رونالد فيشر، "Pacific, Impartial Third-Party Intervention in International Conflict: A Review and an Analysis"، في "Beyond Confrontation: Learning Conflict Resolution in the Post-Cold War Era"، جاميس جونسون، سانفورد جاف وليندا ستاماتو (آن آرپور: مطابع جامعة ميشيغان، 1996)، 39-62.

³³ مهران كمرافا "Mediation and Qatari Foreign Policy"، ميدل إيست جورنال 65، (خريف 2011)، 542.

³⁴ مقابلة للكاتب مع عضو في فريق التفاوض في دارفور، أديس أبابا، مارس 2014.

³⁵ حمد بن جاسم في مقابلة مع أحمد منصور

³⁶ المصدر نفسه. تجدر الإشارة إلى أن هذه المقابلة جرت في مرحلة مصالحة نسبياً بين قطر والسعودية، بحيث أعادت المملكة سفيرها إلى قطر بعد غياب دام خمس سنوات، ويقال إن السبب كان سخط من التغطية الانتقادية للسياسات السعودية على الجزيرة وسياسة قطر الخارجية.

³⁷ "Wikileaks: Egypt Determined to Thwart Qatar Initiatives Including Darfur"، سودان تريبيون، 14 يونيو 2011. <http://www.sudantribune.com/spip.php?article39222>

³⁸ مقابلة مع مسؤول كبير في وزارة الخارجية.

³⁹ راجع، مثلاً، القرآن الكريم 4:128 (سورة النساء) و49:9 (سورة الحجرات).

⁴⁰ أسيل الرمحي، "Sulh: A Crucial Part of Islamic Arbitration"، ورقة دراسة رقم 08-45، كلية الحقوق في كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، ديسمبر 2008.

⁴¹ بغض النظر عن دور الوساطة المحدود الذي لعبته قطر في المغرب والذي أدى إلى إطلاق سراح سجناء سياسيين في العام 2004.

⁴² مقابلة للكاتب مع مدير كبير في قناة الجزيرة، الدوحة، فبراير 2014.

⁴³ مقابلة للكاتب مع أعضاء من فريق التفاوض في دارفور، أديس أبابا، مارس 2014؛ مقابلة للكاتب مع مسؤولين مختلفين في صنعاء، أغسطس 2010.

⁴⁴ مقابلة أجراها أحمد منصور مع الشيخ حمد بن جاسم.

⁴⁵ مجموعة الأزمات الدولية، "Yemen: Defusing the Saada Time Bomb"، تقرير الشرق الأوسط رقم 86، مايو 2009، <http://www.crisisgroup.org/en/regions/middle-east-north-africa/iraq-iran-gulf/yemen/086-yemen-defusing-the-saada-time-bomb.aspx>

⁴⁶ المصدر نفسه.

⁴⁷ سامي دورليان، "The Sa'da War in Yemen: Between Politics and Sectarianism"، ذا مسلم وورلد 101، رقم 2 (أبريل 2011)، 181-202.

⁴⁸ ديفيد روبرتس، "Understanding Qatar's Foreign Policy Objectives"، ميديتيرانيان بوليتيكس 17، رقم 2 (2012): 233-239.

⁴⁹ مقابلة مع مسؤول كبير في وزارة الخارجية.

⁵⁰ اتصالات الكاتب مع وزيرة حقوق الإنسان وهيبية فارح، صنعاء، أغسطس 2010. راجع أيضاً سلطان بركات، دافيد كانولي، شون دلي، ألكساندرا لويس، "On the Edge of Failure: Conflict and Crisis in Yemen"، وحدة إعادة الإعمار والتنمية بعد الحرب في جامعة يورك، 2011؛ باراك سلموني، بريس لودو، مدلين ولز، Regime and Periphery in Northern Yemen: The Houthi Phenomenon (سانتا مونيكا: مؤسسة راند، 2010).

⁵¹ كمرافا، "Mediation and Qatari Foreign Policy".

⁵² اتصالات الكاتب مع وزير الدولة اليمني لشؤون البرلمان ومجلس الشورى، صنعاء، أغسطس 2010.

⁵³ المصدر نفسه. راجع أيضاً مجموعة الأزمات الدولية، "Yemen: Defusing the Saada Time Bomb".

⁵⁴ مجموعة الأزمات الدولية، "Yemen: Defusing the Saada Time Bomb".

⁵⁵ بركات وآخرون، "On the Edge of Failure".

⁵⁶ مجموعة الأزمات الدولية، "Yemen: Defusing the Saada Time Bomb"، 22.

⁵⁷ "Timeline: Events Leading to New Lebanon Crisis"، رويترز، 12 يناير 2011، <http://www.reuters.com/article/2011/01/12/us-lebanon-hariri-events-idUSTRE70B5VK20110112>، راجع أيضاً بأسل صلوخ، "Lebanon—Where Next for Hezbollah: Resistance or Reform؟"، الاتفاق 25، موارد الائتلاف، أغسطس 2014، http://www.c-r.org/sites/default/files/accord25_Lebanon.pdf، 105-100.

⁵⁸ مقابلة لأحمد منصور مع الشيخ حمد بن جاسم. بحسب رئيس الهيئة العليا للإغاثة في لبنان، خصصت 47 دولة 900 مليون دولار لجهود إعادة الإعمار فيما تعهدت قطر بتوفير 33 بالمئة من المبلغ. اتصالات الكاتب، بيروت، ديسمبر 2008.

⁵⁹ طوني عطالله، "اتفاق الدوحة: بناء ثقافة المواثيق في لبنان من أجل مواطنة فاعلة"، (بيروت: المكتبة الشرقية، 2009).

⁶⁰ مقابلة مع مستشار كبير لوزير الخارجية القطري السابق.

⁶¹ ساميون حداد، "Lebanon: From Consociationalism to Conciliation"، ناشوناليزم إند إثنيك بوليتيكس 15، رقم 3 (2011): 398-416.

⁶² عطاالله، "اتفاق الدوحة"؛ مقابلة للكاتب مع لجنة تنظيم المؤتمر من وزارة الخارجية، الدوحة، يناير 2014.

⁶³ أندرز غلبراندسن، "Bridging the Gulf: Qatari Business Diplomacy and Conflict Mediation" (أطروحة ماجستير، جامعة جورجتاون، 2010)؛ كمرافا، "Mediation and Qatari Foreign Policy".

⁶⁴ "شركة الديار القطرية السورية القابضة تعلن عن مشروع منتج خليج بني هاني السياحي"، وكالة الأنباء الكويتية، 27 فبراير 2008، <http://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=1887391&language=ar>.

⁶⁵ أوزي ربي، "Qatar's Relations with Israel: Challenging Arab and Gulf Norms"، ذا ميدال إيست جورنال 63، رقم 3 (صيف 2009): 459-443.

⁶⁶ دومينيك موران، "Qatar Steps into the Breach"، سيكيورتي وتش، شبكة العلاقات الدولية والأمن في زيورخ، 24 مارس 2009، <http://www.isn.ethz.ch/isn/Current-Affairs/Security-Watch/Detail/?lng=en&id=98148>.

⁶⁷ سميير مقدسي وفاديا كيوان وماركوس ماركتانر، "Lebanon: The Constrained Democracy and its National Impact"، في "Democracy in the Arab World: Explaining the Deficit"، إبراهيم البدوي وسميير مقدسي (لندن: روتلج، 2010): 141-115.

⁶⁸ مقابلة مع مسؤول كبير في وزارة الخارجية؛ مقابلة للكاتب مع حيدر إبراهيم، مدير الدراسات السودانية، الدوحة، أبريل 2012.

⁶⁹ لورا جونز، "Doha Agreement Could Actually Worsen Chances for Peace in Darfur"، كريستيان ساينس مونيتور، 19 يوليو 2011، <http://www.csmonitor.com/World/Africa/Africa-Monitor/2011/0719/Doha-agreement-could-actually-worsen-chances-for-peace-in-Darfur>

⁷⁰ كمرافا، "Mediation and Qatari Foreign Policy".

⁷¹ "Sudan to Hold a Donor Conference for Darfur Development in October"، سودان تريبيون، 2 أغسطس 2011، <http://www.reliefweb.int/node/438398>.

⁷² حيدر إبراهيم، مقابلة؛ تمّارا وليد، "Qatar SWF Food Unit Eyes PAVA Stake, Seals Sudan Deal"، رويترز، 29 أكتوبر 2009، <http://af.reuters.com/article/investingNews/idAFJJOE59S0LW20091029?pageNumber=1&vi=rtualBrandChannel=0>.

⁷³ عبد الباقي جبريل، "Past and Future of UNAMID: Tragic Failure or Glorious Success؟"، ورقة موجزة من هاند، مركز دارفور للعون والتوثيق، يوليو 2010، http://migs.concordia.ca/links/documents/Past_and_Future_of_UNAMID.pdf، 6-5.

⁷⁴ مجموعة الأزمات الدولية، "Sudan's Spreading Conflict (III): The Limits of Darfur's Peace Process"، تقرير أفريقيا رقم 211، يناير 2014، <http://www.crisisgroup.org/en/regions/africa/horn-of-africa/sudan/211-sudan-s-spreading-conflict-iii-the-limits-of-darfur-s-peace-process.aspx>، 6 - 5.

⁷⁵ "Second Darfur Rebel Group Joins Peace Talks with Sudan"، رويترز، 23 أكتوبر 2012، <http://www.reuters.com/article/2012/10/23/us-sudan-darfur-qatar-idUSBRE89M1BH20121023>.

⁷⁶ مجموعة الأزمات الدولية، "Sudan's Spreading Conflict (III)"، 9-10.

⁷⁷ "Qatar Large Investments in Egypt and Algeria an "Embarrassment" to Sudan" ، Sudan Tribune ، 9 يناير 2013، <http://www.sudantribune.com/spip.php?article45138>.

⁷⁸ اتصالات الكاتب مع مجموعة من قادة المجتمع المدني في دارفور شاركوا في مفاوضات الدوحة، أديس أبابا، فبراير 2014؛ "The Darfur Peace Process: Recipe for a Bad Deal?"، مشروع كفي، 6 أبريل 2010، <http://www.enoughproject.org/publications/update-doha>.

⁷⁹ بول وليمز وماثيو سيمبسون، "Drafting in Doha: An Assessment of the Darfur Peace Process and Cease-fire Agreements"، في *Monopoly of Force: The Nexus of DDR and SSR*، ميلان سيفيك ومايكل ميكوتشيك (واشنطن العاصمة: مطابع جامعة الدفاع الوطني)، 2011، 41-60.

⁸⁰ مقابلة مع مستشار كبير لوزير الخارجية السابق في قطر.

⁸¹ مجموعة الأزمات الدولية، "Yemen: Defusing the Saada Time Bomb".

⁸² رئيس لجنة التخطيط للمؤتمر من وزارة الخارجية، مقابلة.

⁸³ غلبراندسن، "Bridging the Gulf"، 67-74.

⁸⁴ عطاالله، "اتفاق الدوحة".

⁸⁵ مقابلة مع رئيس لجنة التخطيط للمؤتمر من وزارة الخارجية.

⁸⁶ كامرافا، "Mediation and Qatari Foreign Policy"، 54.

⁸⁷ سالموني ولويدولي وولز، *Regime and Periphery in Northern Yemen*.

⁸⁸ المصدر نفسه، 186.

⁸⁹ ساميون حداد، "Lebanon: From Consociationalism to Conciliation".

⁹⁰ للمزيد عن نظرية نضوج النزاع، راجع وليام زارتمان، "Ripeness: The Hurting Stalemate and Beyond"، في *International Conflict Resolution After the Cold War*، بول سترن ودانييل دروكمان (واشنطن العاصمة: مطابع المعهد الوطني، 2000)، 225-250.

⁹¹ وليام بيكار، "Trading Broken Daggers" (أطروحة متقدمة، جامعة بنسلفانيا، 2010).

⁹² للمزيد من التفاصيل عن فكرة "Entry Point"، راجع تشستر كروكر، فين أوسلر هامسون وبامبلا آل، *Taming Intractable Conflicts: Mediation in the Hardest Cases* (واشنطن العاصمة: مطابع معهد السلام الأمريكي، 2004).

⁹³ عمر إسماعيل وأنيث لاروكو، "Failing Darfur"، مشروع كفي، أغسطس 2012، <http://www.enoughproject.org/publications/failing-darfur>.

⁹⁴ مقابلة مع رئيس لجنة التخطيط للمؤتمر من وزارة الخارجية.

⁹⁵ إليزابيث ديكنسون، "Qatar Builds a Brand as a Mediator"، كريستيان ساينس مونيتور، 28 مارس 2012، <http://www.csmonitor.com/World/Middle-East/2012/0328/Qatar-builds-a-brand-as-mediator>.

⁹⁶ مقابلة الكاتب مع أكاديمية كبيرة (رقية أبو شرف) في جامعة جورجتاون - قطر، الدوحة، أبريل 2012.

⁹⁷ "Qatar Says Ready to Participate Actively in Darfur Economic Development"، سودان تريبيون، 5 يونيو 2011، <http://www.sudantribune.com/Qatar-says-ready-to-participate>، 39111، وليد، "Qatar SWF Food"، "Unit".

⁹⁸ سلطان بركان وستيفن زيك، "Housing Reconstruction as Socio-Economic Recovery and Statebuilding: Evidence from Southern Lebanon"، هاوسنيغ ستوديز 26، رقم 1 (2011): 133-154؛ أوزي راي، "Qatar's Relations with Israel".

⁹⁹ مقابلة مع مستشار كبير لوزير خارجية قطر.

¹⁰⁰ المصدر نفسه: "قطر تؤكد جهود الوساطة في الدوحة"، U.S. Diplomatic Cable 08DOHA799، 9 نوفمبر 2011، <http://cables.mrkva.eu/cable.php?id=177488>.

¹⁰¹ إليزابيث ديكنسون، "Qatar Builds a Brand".

¹⁰² اتصالات الكاتب مع فرانسيس فندريل، رئيس بعثة الأمم المتحدة الخاصة لأفغانستان وممثل خاص سابق للاتحاد الأوروبي في أفغانستان، يورك، يوليو 2014.

¹⁰³ أوزي راي، "Qatar's Relations with Israel".

¹⁰⁴ مقابلة مع مسؤول قطري كبير سابق.

¹⁰⁵ "Al Jazeera TV Makes Waves with Tunisia Coverage"، رويترز، 21 يناير 2011، <http://www.reuters.com/article/2011/01/21/tunisia-jazeera-idAFLDE70J1YX20110121>.

¹⁰⁶ فيليب سيب، تأثير الجزيرة (واشنطن: Potomac Books، 2008)؛ هيو مايلز، "The Al Jazeera Effect"، فورين بوليسي، 8 فبراير 2011، http://www.foreignpolicy.com/articles/2011/02/08/the_al_jazeera_effect.

¹⁰⁷ مقابلة مع مسؤول كبير في وزارة الخارجية.

¹⁰⁸ إيان بلاك، "Qatar Admits Sending Hundreds of Troops to Support Libya Rebels"، <http://www.theguardian.com/world/2011/oct/26/qatar-troops-libya-rebels-support>، 26 أكتوبر 2011.

¹⁰⁹ رلى خلف وأبيغاييل فيلدينغ سميث، "Qatar Bankrolls Syrian Revolt with Cash and Arms"، فايننشال تايمز، 16 مايو 2013، <http://www.ft.com/cms/s/0/86e3f28e-be3a-11e2-bb35-00144feab7de.html#axzz3DSBkHrEO>.

¹¹⁰ مقابلة مع حيدر إبراهيم.

¹¹¹ غيدو شتاينبرغ، "Qatar and the Arab Spring: Support for Islamists and New Anti-Syrian Policy"، إس ديليو بي كومنتس 7، ستيفتونغ ويسنشافت أونند بوليتيك، فبراير 2012، [http://www.swp-berlin.org/fileadmin/con-](http://www.swp-berlin.org/fileadmin/con-tents/products/comments/2012C07_sbg.pdf) Beyond Sectarianism: The New Middle"، 4؛ غريغوري غوس، "East Cold War"، دراسة تحليلية رقم 11، مركز بروكنجز الدوحة، يوليو 2014، <http://www.brookings.edu/research/papers/2014/07/22-beyond-sectarianism-cold-war-gause>

¹¹² أسوشيتد برس، "Qatar Doubles Aid to Egypt"، ذا نيويورك تايمز، 8 يناير 2013، http://www.nytimes.com/2013/01/09/world/middleeast/qatar-doubles-aid-to-egypt.html?_r=0

¹¹³ جريمي شاير، "The Qatari Problem"، فورين بوليسي، 28 أغسطس 2013، http://mideastafrica.foreignpolicy.com/posts/2013/08/28/the_qatar_problem

¹¹⁴ "Libya UN Envoy Says Qatar Arming Islamists"، رويترز، 18 نوفمبر 2011، <http://www.reuters.com/article/2011/11/18/idINIndia-60606220111118?irpc=984>

¹¹⁵ مارك فالري، "Oman's Mediatory Efforts in Regional Crises"، تحليل خبير، مركز موارد بناء السلام الترويجي، مارس 2014، <http://www.peacebuilding.no/Themes/Peace-processes-and-mediation/publications/Oman-s-mediatory-efforts-in-regional-crises>

¹¹⁶ "Egypt will Return \$3bn to Qatar this Year"، رويترز، 23 يناير 2014، <http://www.dailynewsegypt.com/2014/01/23/egypt-will-return-3bn-to-qatar-this-year>

¹¹⁷ منظمة هيومن رايتس وتش، "All According to Plan: The Rab'a Massacre and Mass Killings of Protesters"، 12 أغسطس 2014، <http://www.hrw.org/reports/2014/08/12/all-according-plan-0>، 15 91

¹¹⁸ كامرافا، "Small State, Big Politics"

¹¹⁹ سايمون كر، "Qatar Set to Adopt More Consensual Foreign Policy"، فايننشال تايمز، 24 سبتمبر 2013، <http://www.ft.com/cms/s/0/e016ba4c-246c-11e3-8905-00144feab7de.html#axzz2kj9p0Enu>

¹²⁰ جاستين جنغلر، "Collective Frustration, But No Collective Action, in Qatar"، مشروع أبحاث ومعلومات الشرق الأوسط، 7 ديسمبر 2013، <http://www.merip.org/mero/mero120713>

¹²¹ المصدر نفسه؛ مقابلة الكاتب مع طالب حقوق في جامعة قطر، الدوحة، فبراير 2014.

¹²² "Qatar Makes Military Service Compulsory for Men for Up to Four Months"، ميدل إيست أونلاين، 14 نوفمبر 2013، <http://www.middle-east-online.com/english/?id=62601>

¹²³ روبرت تاتل، "A Little Less Rich: Qatar Gas Dominance Challenged"، بلومبرغ، 2 أبريل 2014.

¹²⁴ زينب فتاح وروبرت تاتل، "Qatar Cuts Number of World Cup Stadiums Amid Rising Costs"، بلومبرغ، 21 أبريل 2014، <http://www.bloomberg.com/news/2014-04-20/qatar-cuts-number-of-world-cup-soccer-stadiums-amid-rising-costs.html>؛ جورجينا آدم، "Cold Wind Hits Qatar Art Scene as Gulf State Cuts"، فايننشال تايمز، 13 يونيو 2014.

¹²⁵ وكالة الصحافة الفرنسية، "Qatar Confirms \$88 Mn for Sudan Darfur Development: UN"، ريليف ويب
http://reliefweb.int/report/sudan/qatar-confirms-88-mn-sudan-darfur-، 20 أبريل 2014، ReliefWeb
development-un.

¹²⁶ شلومي إدار، "The Qatar Channel Between Gaza and Israel"، المونيتور، 3 مارس 2013،
http://www.al-monitor.com/pulse/ru/originals/2014/03/qatar-egypt-gaza-israel-investments-communication-channel.
html.

¹²⁷ "Qatar Emir Meets Saudi King in Jeddah to Discuss Gaza Fighting"، رويترز، 22 يوليو 2014،
http://uk.reuters.com/article/2014/07/22/uk-qatar-saudi-idUKKBN0FR22X20140722.

¹²⁸ خالد العطية، "Qatar's Open Door to Peace in Gaza"، سي إن إن، 8 أغسطس 2014،
http://edition.cnn.com/2014/08/08/opinion/al-attiyah-gaza-palestinians-israel-qatar/.

عن المؤلف

سلطان بركات، زميل أول في مركز سياسات الشرق الأوسط بمعهد بروكنجز ومدير الأبحاث بمركز بروكنجز الدوحة. يشغل أيضاً منصب أستاذ كرسي ورئيس مجلس إدارة وحدة إعادة الإعمار والتنمية بجامعة يورك. وقد ألف العديد من البحوث والدراسات المتخصصة بقضايا إدارة الصراعات، وهشاشة الدولة، وإعادة الإعمار ما بعد الحروب. ومن آخر إضافاته كتاب صدر حديثاً بعنوان: Understanding Influence: The Use of Statebuilding Research in British Policy، والذي نشر من قبل دار النشر الدولية (آشغيت) في العام 2014.

نبذة عن مركز بروكنجز الدوحة

تمّ إنشاء مركز بروكنجز الدوحة من خلال مبادرة من معهد بروكنجز في واشنطن. يأخذ المركز من الدوحة مقراً له ويقوم بتحليلات سياسية وبحوث مستقلة عالية الجودة عن منطقة الشرق الأوسط. يحافظ المركز على سمعة اكتسبها من خلال التأثير السياسي والبحوث الميدانية المتطورة التي تركز على القضايا الاجتماعية، والاقتصادية، والجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط الكبير بما في ذلك العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ولتحقيق رسالته، يقوم مركز بروكنجز الدوحة بالأبحاث والبرامج التي تشمل مشاركة شخصيات بارزة من الحكومات والمجتمع المدني وعالم الأعمال ووسائل الإعلام والأكاديميين على حدّ سواء، في قضايا السياسات العامة الهامة المتعلقة بالمجالات المحورية الأربعة التالية:

- الديمقراطية والإصلاح السياسي والسياسات العامة.
- العلاقات بين منطقة الشرق الأوسط والدول الآسيوية الناشئة، بما في ذلك الشؤون الجيوسياسية واقتصاد الطاقة.
- حل النزاعات وبناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع.
- الإصلاح التعليمي والمؤسسي والسياسي في دول مجلس التعاون الخليجي.

يعتبر مركز بروكنجز الدوحة منبر أبحاث معهد بروكنجز في المنطقة بسبب انفتاحه على وجهات النظر كافة.

منشورات مركز بروكنجز الدوحة

2014

الوساطة القطرية: ما بين الطموحات والانجازات
دراسة تحليلية، سلطان بركات

موجز سياسات منتدى مركز بروكنجز الدوحة للطاقة 2014
تقرير مركز بروكنجز الدوحة - مبادرة أمن الطاقة مركز بروكنجز

ما وراء الطائفية: الحرب الباردة الجديدة في الشرق الأوسط
دراسة تحليلية، غريغوري غوس

الأزمة المستمرة: تحليل المشهد العسكري في سوريا
موجز السياسة، تشارلز ليستر

إعادة النظر في قانون العزل السياسي في ليبيا: تغيير في الوجود أم تغيير في السلوك؟
ورقة مركز بروكنجز الدوحة-جامعة ستانفورد

أي أسلوب اعتمده النهضة أثناء عملية صياغة الدستور التونسي: الإقناع، الإكراه، أو تقديم التنازلات؟
دراسة تحليلية، مونيكا ماركس

2013

إعادة إعمار ليبيا: تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية
دراسة تحليلية، إبراهيم شرقية

ملوكٌ لجميع الفصول: كيف اجتازت الأنظمة الملكية في الشرق الأوسط عاصفة الربيع العربي
دراسة تحليلية، غريغوري غوس

انقلاب اللاعودة: الولايات المتحدة أمام إعادة ترتيب أولوياتها في مصر
موجز السياسة، شادي حميد وبيتر ماندافيل

موجز سياسات منتدى مركز بروكنجز الدوحة للطاقة 2013
تقرير مركز بروكنجز الدوحة - مبادرة أمن الطاقة مركز بروكنجز

سياسة ذات مرجعية دينية بدون دولة إسلامية: هل يمكن أن يكون حزب العدالة والتنمية التركي نموذجاً للإسلاميين العرب؟
موجز السياسة، أحمد ت. كورو

السلام الدائم: رحلة اليمن الطويلة للمصالحة الوطنية
دراسة تحليلية، إبراهيم شرقية

أجندة للحقوق في العالم الإسلامي؟ تطور إطار عمل منظمة التعاون الإسلامي لحقوق الإنسان
دراسة تحليلية، توران كيا اوغلو